

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.1/88
5 April 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٩-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧

تقرير لجنة السلع والخدمات والسلع الأساسية عن أعمال دورتها الحادية عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول- التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الحادية عشرة
٦	الثاني- البيانات الافتتاحية
١٩	الثالث- الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية للبلدان النامية
٢٢	الرابع- السلع الأساسية والتنمية
٢٥	الخامس- الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية
٢٨	السادس- التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية
٣٢	السابع- التجارة والبيئة والتنمية
٣٥	الثامن- تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة
٣٦	التاسع- مسائل أخرى
٣٨	العاشر- الإجراء الذي اتخذته اللجنة
٣٩	الحادي عشر- المسائل التنظيمية
	المرفقات
٤١	الأول- حصائل مقترحة إنمائية التوجه، بما في ذلك خيارات السياسات العامة
٤٣	الثاني- الحضور

الفصل الأول

التوصيات المتفق عليها التي اعتمدها اللجنة في دورتها الحادية عشرة

١- بناء على توافق آراء ساو باولو، واستجابة للنتائج التي توصل إليها مجلس التجارة والتنمية في استعراض منتصف المدة وعلماً بأن مؤتمر الأونكتاد الثاني عشر سيعقد في وقت قريب، تشدد اللجنة على أهمية العمل كمحفّل لتوليد أفكار جديدة وطرح مبادئ توجيهية وخيارات فيما يتعلق بالسياسات بشأن زيادة مكاسب التنمية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية إلى أقصى حد ممكن. وتعرب اللجنة عن رضاها عن وثائق الأمانة وتحيط علماً بتقارير وتوصيات اجتماعات الخبراء بشأن تعميم الحصول على الخدمات والخدمات اللوجستية واستعراض قطاع الطاقة ووصول صغار منتجي السلع الأساسية إلى الأسواق. وتعرب اللجنة عن تقديرها للمانحين الذين يساهمون بالموارد الضرورية لإعمال الولايات المتعلقة بالتجارة المنبثقة عن توافق آراء ساو باولو وتحثهم على مواصلة تقديم ذلك الدعم.

٢- وترى اللجنة أن التنافسية والعائدات التي يحققها إنتاج السلع الأساسية والاتجار فيها ودعم التنوع بعيداً عن الاعتماد الكلي على سلع أساسية بعينها هي أولويات بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالبلدان النامية وخاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولتقلب سوق السلع الأساسية، بما في ذلك في قطاع الطاقة، آثار في التجارة والتنمية تجب معالجتها. وتتفق اللجنة مع الرأي القائل بضرورة مواصلة الأونكتاد تشجيع التعاون وعلاقات الشراكة على الصعيد الدولي في مجال السلع الأساسية وتقديم المساعدة للبلدان النامية في مجال تطوير قطاع السلع الأساسية والتجارة فيها وإسداء المشورة إلى منتجي السلع الأساسية بشأن الخيارات المتاحة بغية تعزيز مشاركتهم في سلاسل القيمة والأسواق العالمية والإدارة المالية وإدارة المخاطر المرتبطة بالسلع الأساسية ومبادلات السلع الأساسية وتنميتها بصورة مستدامة. وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله المتعلق بالمنتجات الزراعية والحرجية ومنتجات الصيد البحري والفلزات والمعادن والنفط والمنتجات النفطية وكذلك الوقود الأحفوري بأنواعه عن طريق المبادرة الخاصة بالوقود الأحفوري. وتسلم اللجنة بأن من شأن الاستثمار الأجنبي أن يسهم بشكل كبير في تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية، لا سيما أقل البلدان نمواً، إلى جانب إضافة قيمة أكبر في تلك البلدان وخاصة في قطاع الطاقة.

٣- ومن بين الأولويات ترويج التجارة التي تخدم النمو والتنمية وتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً تحقيقاً تاماً وفي الوقت المحدد بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية. لذا ترحب اللجنة باستئناف مفاوضات الدوحة مؤخراً وتأمل أن يعمل جميع المعنيين على إحراز نتيجة طموحة ومتوازنة وشاملة ومتوخية للتنمية. وتظل التحديات المرتبطة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وبما بعد الانضمام إليها تمثل اعتبارات هامة أيضاً، وتطلب اللجنة إلى الأونكتاد مواصلة عمله في هذا المضمار. وتوافق اللجنة على ضرورة استمرار الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تعزيز مشاركتها المستنيرة والفعالة في المفاوضات التجارية وفي اتفاقات التجارة الإقليمية.

٤ - وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله على زيادة وعي وفهم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بتحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية المتاحة بموجب نظام الأفضليات المعمم، بما في ذلك عن طريق نشر كتيبات عن مخططات نظام الأفضليات المعمم.

٥ - ولا غنى عن وضع اتفاق شامل لتقديم المساعدة من أجل التجارة بموارد مالية كافية، وإضافة عند الضرورة، من أجل زيادة المنافع الإنمائية التي قد تنشأ عن تطبيق برنامج عمل مؤتمر الدوحة. وهذا يشمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والتعديلات التي تتطلبها الإصلاحات التجارية وقدرات البناء، بما فيها احتياجات قدرة العرض. وتتفق اللجنة مع الرأي القائل إنه ينبغي للأونكتاد أن يساهم في تعزيز أعمال مبادرة المعونة من أجل التجارة وإنفاذها بشكل ناجح. وتؤيد اللجنة تحسين الأونكتاد للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وأنشطة التدريب وبناء القدرات.

٦ - وقد تكاثرت اتفاقات التجارة الإقليمية بموازاة تطور النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتسلم اللجنة بضرورة تحديد الكيفية التي يمكن بها لاتفاقات التجارة الإقليمية تلك أن تساهم في التنمية وفهم العلاقة بين هذه العمليات والجهود الرامية إلى تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتقر اللجنة بأنه بوسع الأونكتاد أن يساهم في دراسة القضايا المتصلة بهذه العلاقة إلى جانب مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قدراتها التفاوضية للتعامل مع اتفاقات التجارة.

٧ - وتؤكد اللجنة على فرص التجارة بين بلدان الجنوب الناتجة عن الحيوية الجديدة التي تميز دور بلدان الجنوب في التجارة الدولية لا سيما في التجارة بين بلدان وأقاليم الجنوب والطريقة التي يمكن بها لتلك الفرص أن تكمل التجارة بين الشمال والجنوب. ومن شأن الجولة الثالثة الجارية من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية أن تزيد من توسع التجارة بين بلدان الجنوب والتعاون الاقتصادي من أجل تكملة عمليات التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب والتعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتوافق اللجنة على ضرورة أن يزيد الأونكتاد تركيزه على التجارة بين بلدان الجنوب في السلع الأساسية والخدمات والقطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية وأيضاً على النظام الشامل للأفضليات التجارية والربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية المبرمة بين بلدان الجنوب والأدوات التحليلية.

٨ - وتعرب اللجنة عن قلقها بشأن زيادة استخدام الحواجز غير الجمركية في التجارة الدولية، وهو ما من شأنه أن يبطل المكاسب المحققة من تحرير التجارة بين جميع البلدان ولا سيما فيما يخص المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويجب بوجه خاص وضع مقاييس ولوائح فنية على نحو شفاف وتطبيقها دون تمييز على ألا تشكل للتجارة عقبات هي في غنى عنها. وتوافق اللجنة على أن يواصل الأونكتاد عمله الابتكاري في مجال الحواجز غير التعريفية بما في ذلك من خلال عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي شكله الأمين العام للأونكتاد وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تعمل على تحديد الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وتحديد كمياً بما فيها التدابير المطبقة على الحدود وخلفها مع التركيز بصورة خاصة على القضايا والمشاكل التي تواجهها البلدان النامية وبالأخص أقل البلدان نمواً حتى تتسنى معالجتها بفعالية أثناء المفاوضات التجارية. وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل عمله بشأن المتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق وذلك من خلال فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق بالتعاون مع منظمات أخرى معنية، حسب اللزوم.

٩- وتسلم اللجنة بأن زيادة مشاركة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في قطاعات جديدة ودينامية من التجارة العالمية ستتيح فرصاً جديدة للتنمية. وهي توافق على ضرورة مواصلة الأونكتاد لعمله في هذا الصدد.

١٠- ويؤدي اقتصاد وتجارة وتحرير قطاع الخدمات دوراً متعاظماً الأهمية في التنمية بما في ذلك من خلال الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات واتفاقات التجارة الإقليمية، وهو ما يتيح فرصاً وي طرح تحديات جديدة. وحتى يتم تحقيق جميع الإمكانيات التي ينطوي عليها هذا القطاع، تشدد اللجنة على ضرورة أن تُنشأ وتُدعم في البلدان النامية قدرة عرض تنافسية في مجال الخدمات وأن توضع سياسة ملائمة وأطر عمل تنظيمية ومؤسسية. وتوافق اللجنة على ضرورة أن يزيد الأونكتاد تركيزه على تقييم الخدمات والمفاوضات التجارية والأثر في التنمية.

١١- وترى اللجنة أن من الممكن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية عن طريق إيجاد فرص إنمائية فيما يخص الترابط بين التجارة والبيئة والتنمية. وتوافق اللجنة على ضرورة أن يستمر الأونكتاد في تعزيز برنامج التجارة البيولوجية وأثره الإنمائي الإيجابي في إنتاج وتصدير منتجات وخدمات التنوع البيولوجي وفي عمله المتعلق بإنتاج السلع والخدمات الملائمة للبيئة والزراعة المستخدمة للأسمدة العضوية والتجارة فيها. وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في مجال السلع والخدمات والتكنولوجيات الملائمة للبيئة في سياق السياسات والمفاوضات التجارية وكذلك في السياق الأوسع للتنمية المستدامة.

١٢- وتلاحظ اللجنة أهمية تحفيز القدرة التنافسية وتوافق على ضرورة أن يواصل الأونكتاد عمله بشأن سياسات المنافسة وفقاً للفقرة ٧٢ والفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو وللمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية وأن يستمر في تدعيم صياغة وتنفيذ السياسات والقوانين الوطنية والإقليمية المتعلقة بالمنافسة والأكثر تلاؤماً مع متطلبات التنمية.

١٣- وتخطط اللجنة علماً بتقرير المؤتمر السنوي الثاني للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي وما تبذله هذه الشبكة من جهود في سبيل تقوية روابط تمويل التجارة وخاصة بين بلدان الجنوب.

١٤- وتؤكد اللجنة على ما يمكن أن يقدمه الأونكتاد من مساهمة في متابعة أهم مؤتمرات الأمم المتحدة بما فيها توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية.

١٥- وتذكر اللجنة بالفقرة ٣٢(ب) من استعراض منتصف المدة (٧/٢٠٠٣، TD/B(S-XXIII)/7، المجلد الأول). وتخطط اللجنة علماً بالنتائج المقترحة المتوخية للتنمية بما فيها الخيارات المطروحة من قبل الأمانة فيما يتعلق بالسياسات العامة^(١).

(١) ترد في المرفق الأول النتائج المقترحة المتوخية للتنمية، بما في ذلك خيارات السياسة العامة التي طرحتها الأمانة.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١٦ - شدد الأمين العام للأونكتاد على المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي لضمان تحقيق مكاسب التنمية. ففي مجال السلع الأساسية، أصبحت التجارة فيما بين بلدان الجنوب واحداً من أسرع العناصر نمواً في التجارة الدولية. لذا فإن أحد التحديات الرئيسية الماثلة أمام المجتمع الدولي هو تيسير إحداث التغييرات المؤسسية اللازمة لمراعاة الأهمية المتزايدة للبلدان النامية في قطاع السلع الأساسية العالمي. ويشمل ذلك التصدي لأثر تقلبات أسعار السلع الأساسية في الدخل، ولا سيما بالنسبة لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ومن المسائل الوثيقة الصلة بهذا الموضوع تأثير أسعار النفط الخام المرتفعة على البلدان التي هي مستوردة صافية للنفط. ومن العوامل الأخرى ما يتمثل في الأهمية المتزايدة التي يتسم بها الوفاء بمتطلبات الدخول إلى الأسواق والتدابير غير التعريفية، بما في ذلك المعايير والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية فضلاً عن المتطلبات البيئية، في التجارة الدولية عموماً. ولهذا السبب، أنشأ الأمين العام للأونكتاد فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأ بدوره فرقة عمل مشتركة بين عدة وكالات معنية بالحواجز غير التعريفية، وهي فرقة عمل تشارك فيها جميع الوكالات الدولية الرئيسية الناشطة في هذا الميدان، بهدف تحديد الحواجز غير التعريفية وتصنيفها وقياسها كميًا والإسهام في تحسين فهم البلدان لهذه التدابير وقدرتها على التعامل معها. كما تقدم فرقة العمل هذه الدعم للبلدان النامية في التصدي للمتطلبات البيئية.

١٧ - وأضاف قائلاً إن الأونكتاد قد أحرز تقدماً في زيادة مشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية المتصلة بقطاع الطاقة. وتعد شراكة الأونكتاد مع شركة فيليبس (Philips Corporation) لاستكشاف فرص الإنتاج والتجارة في قطاع الإنارة الكهربائية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً ممتازاً على دور الأونكتاد الحافز. وتماشياً مع الحيوية المتنامية للتجارة فيما بين بلدان الجنوب و"الجغرافيا الجديدة للتجارة"، أنشأ الأونكتاد قاعدة بيانات جديدة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز دعمه التحليلي للبلدان النامية. وينبغي التعجيل في إنهاء الجولة الثالثة الجارية من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية من أجل زيادة حفز التجارة فيما بين بلدان الجنوب. كما أنشأ الأونكتاد الشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية من أجل تيسير تمويل التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

١٨ - وثمة مجال مشترك بين القطاعات يتسم بأهمية متزايدة هو العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية. وينظر عدد من البلدان النامية بجدية في إنتاج الوقود الأحيائي استجابة للشواغل المتعلقة بتغير المناخ. وستواصل مبادرة الأونكتاد للوقود الأحيائي دعم هذه الجهود. أما الزراعة العضوية فهي مجال آخر يمكن أن يجد فيه مزارعو البلدان النامية حيزاً سوقياً مربحاً، نظراً لاشتداد الطلب في الأسواق الدولية. وسيقوم الأونكتاد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والتنمية، بزيادة المساعدة التي يقدمها إلى البلدان النامية في هذا المجال، مرتكزاً في ذلك على النجاح الذي حققته معايير الزراعة العضوية في شرق أفريقيا.

١٩ - وينطوي قطاع الخدمات والتجارة في الخدمات على إمكانات ضخمة للنهوض بالنمو والتنمية في البلدان النامية. ويمكن أن توفر اتفاقات التجارة الإقليمية ومخططات التعاون الإقليمي سبيلاً يسمح للبلدان النامية ببناء

قدراتها التوريديّة والتنافسيّة في مجال الخدمات، وزيادة نصيبها من التدفقات الدوليّة للخدمات وتوريد الخدمات، وجسّي المكاسب الإئمائيّة. وبالفعل أضحت أقلمة التجارة في الخدمات حقيقة واقعة. إلا أن إيجاد التواتر والتتابع المناسبين بين الإصلاحات الداخليّة وعمليّات تحرير التجارة على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف هو أمر بالغ الأهمية. وسيواصل الأونكتاد دعم المبادرات الإقليميّة والمتعددة الأطراف الرامية إلى تهيئة بيئة تمكينيّة للخدمات.

٢٠- أما مفاوضات الدوحة فقد بلغت مفترق الطرق، ولا بد من الوصول بها إلى خاتمة تكون مناسبة التوقيت ومتوازنة وإئمائيّة المنحى. وسيواصل الأونكتاد تقديم دعمه للبلدان النامية في هذه المفاوضات وأداء دور أساسي في مبادرة المعونة من أجل التجارة.

٢١- وقد أبرز وزير التجارة والصناعة في بنن القضايا الرئيسيّة التي يجب تناولها لدعم جهود البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً في غرب أفريقيا، الرامية إلى استئصال الفقر. فقد أسفر هبوط أسعار السلع الأساسيّة في السوق الدوليّة، بالاقتران مع ارتفاع أسعار المدخلات، عن إضعاف القدرة التنافسيّة لعدد كبير من صغار المزارعين في أفريقيا، وأفرض وضعاً صعباً بحيث أصبح مستحيلًا على هؤلاء المزارعين مواصلة أنشطتهم التجاريّة. وعلاوة على ذلك، كان للإعانات الزراعيّة وتدابير الدعم المحليّة في البلدان المتقدمة تأثير ضار على إنتاج وتصدير القطن في غرب أفريقيا، على سبيل المثال. وقد أدى ذلك إلى وضع بات فيه توقف نشاط صغار منتجي القطن وغيره من السلع الأساسيّة واقعاً يومياً في غرب أفريقيا، يسهم في اتساع رقعة الفقر. وطلب إلى مجتمع المانحين دعم الأونكتاد في مساعدة البلدان النامية على معالجة الجوانب الإئمائيّة للقطن بغية التغلب على هذا الوضع المخيف، ودعم جهودها الرامية إلى إزالة الإعانات في إطار مفاوضات الدوحة بشأن الزراعة. كما أبرز الأثر السلبي لارتفاع فاتورة النفط على القدرة التنافسيّة التصديريّة. وأكد على ضرورة استغلال مصادر الطاقة البديلة القائمة، بما فيها الوقود الأحيائي، مشيراً إلى أهمية تقييم الآثار البيئيّة والإئمائيّة لهذه البدائل.

٢٢- ومضى قائلاً إن الأونكتاد يقدم مساهمة قيمة في عملية تنمية البلدان، ولا سيما بوضع برامج ذات نوعيّة عالية تعزز السياسات والمفاوضات التجاريّة وتنمي القدرات المؤسسيّة والتنظيميّة، وعن طريق توفير التدريب وتنمية القدرات الوطنيّة والإقليميّة في مجال القضايا التجاريّة. ومن الأمثلة على ذلك، التدريب في مجال قضايا التجارة الدوليّة؛ والمساعدة في النقل المتعدد الوسائط؛ والاستثمار؛ وقانون وسياسات المنافسة، بما في ذلك عمليّات الاستعراض الطوعيّة التي يجريها النظراء، ولا سيما تقديم الدعم إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛ والإطار المتكامل لأقل البلدان نمواً. وبفضل دعم الأونكتاد، أصبحت بلدان الاتحاد ضليعة الآن في مكافحة الممارسات غير العادلة وغير التنافسيّة، من قبيل الكارتلات الطاغية. كما أن الحواجز غير التعريفية، من قبيل متطلبات التعقب المتعددة والمعقدة، أصبحت تتسم بأهمية متزايدة في الأسواق الدوليّة للمنتجات التي تصدرها البلدان النامية. ولهذه الأسباب، يمكن أن يساعد عمل الأونكتاد في مجال الحواجز غير التعريفية في تعزيز وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق الدوليّة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتاح للمنتجات العضوية ومنتجات التجارة البيولوجية التي تصدرها أفريقيا فرصاً إضافية للوصول إلى الأسواق الأوروبيّة للمنتجات البيولوجية.

٢٣- وأشار المتحدث إلى أن البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنيّة قد ساهم بدرجة كبيرة في تعزيز القدرات التفاوضية لبنن، وبالتالي ينبغي مواصلته ودعمه. كما أعرب عن تأييده لمشاركة الأونكتاد في مبادرة المعونة من أجل التجارة، ودعا المانحين إلى تزويد الأونكتاد بالموارد اللازمة للاضطلاع بهذا الدور الهام. واختتم بالقول إنه لو لم يكن الأونكتاد موجوداً لأوجدناه.

٢٤ - وتحدث ممثل هندوراس نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن ما يضطلع به الأونكتاد من عمل بشأن التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، ما زال محورياً بالنسبة لمهمة الأونكتاد الإنمائية. ويلزم النظر في هذا الأمر في سياق الأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر. وإن التجارة في السلع الأساسية قد باتت مكوناً دينامياً من مكونات مجمل التوسع الجاري في تجارة بلدان الجنوب عامة وفي التجارة فيما بين هذه البلدان. وتؤكد هذه الحقيقة ما لزيادة تعزيز إنتاج السلع الأساسية وقدرتها التنافسية من إمكانات في البلدان النامية استغلالاً للفرص المستجدة. وترتبط تنمية قطاع السلع الأساسية ارتباطاً مباشراً باستئصال الفقر في البلدان النامية، إلا أن ذلك يتوقف أيضاً على ما يجنيه المنتجون من عائدات من إنتاج السلع الأساسية - ومن هنا تنبع أهمية تعزيز مشاركة منتجي البلدان النامية، وبخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في سلاسل القيم العالمية. ومن المهم إتاحة فرص أفضل للوصول إلى الأسواق والتقليل إلى أدنى حد من شروط دخول أسواق السلع الأساسية. وقد يكون من المفيد أيضاً تعزيز الشراكات الدولية في مجال السلع الأساسية. وينبغي للأونكتاد تعزيز عمله في مجال الطاقة، على نحو ما نوقش في اجتماع الخبراء المعني بالطاقة المعقود في العام الماضي.

٢٥ - وما زالت التعريفات تشكل عقبة أمام صادرات البلدان النامية على الرغم مما أحرز في هذا المجال من تقدم هام في منظمة التجارة العالمية وفي اتفاقات التجارة الإقليمية. وطموحات جدول أعمال الدوحة في هذا الشأن هامة بالنسبة لجميع البلدان، مع مراعاة البعد الإنمائي الذي شددت عليه البلدان النامية. ومن المهم أيضاً تطوير قانون وسياسات المنافسة على الصعيدين الوطني والإقليمي تشجيعاً للمنافسة، ويلزم تعزيز ما يضطلع به الأونكتاد من عمل طليعي في هذا المجال. غير أنه مما يثير قلقاً بالغاً أنه، بعد انقضاء ١٠ سنوات على اختتام جولة أوروغواي، تضاعفت متطلبات الاختبار ومنح الشهادات التي تتطلبها الحكومات سبعة أضعاف. وهذه الحواجز لا تمنع دخول المنتجات إلى الأسواق فحسب، بل إنها تحول أيضاً دون حدوث الإنتاج، حيث تعمل على زيادة التكاليف وتجعل المنتجات غير تنافسية. كما أن الحواجز غير التعريفية قد باتت ظاهرة متفشية في اتفاقات التجارة الإقليمية. وإن فريق الشخصيات البارزة المعنية بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد، وفريق الدعم المتعدد الوكالات، يتصفان بأهمية حاسمة في معالجة مسألة الحواجز غير التعريفية. وإن تعيين قاعدة بيانات نظام التحليل والمعلومات التجارية (TRAINS) لتكون أداة العمل بشأن الحواجز غير التعريفية هو أمر مستحسن، وينبغي للأونكتاد تعزيز هذا النظام ومواصلة توسيع نطاق انتشاره بين البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، فإن من الأمور ذات الصلة في هذا الشأن أن المقتضيات البيئية، الإلزامية والطوعية على السواء، قد باتت عاملاً حاسماً فيما يتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق للمنتجات الزراعية والمصنوعات والخدمات التي تصدرها البلدان النامية. وإن ما تضطلع به فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، التي أنشأها الأونكتاد، من عمل مركز على القطاعات والبلدان بشأن هذا النوع من الحواجز غير التعريفية هو أمر هام.

٢٦ - وقال إن زيادة مشاركة البلدان النامية في قطاعات جديدة ودينامية من قطاعات التجارة العالمية هو أمر ذو أهمية خاصة بالنسبة لهذه البلدان. وينبغي للأونكتاد مواصلة تطوير عمله، سواء فيما يتعلق بتحليل السياسات العامة أو من حيث متابعة بناء القدرات التوريدية على الصعيد الوطني. والمبادرة المشتركة بين الأونكتاد وشركة فيليبس بشأن الإلكترونيات في الجنوب الأفريقي هي ظاهرة جديرة بالتنويه. وينبغي للأونكتاد والشركات المهتمة بالأمر النظر في إطلاق مبادرات مماثلة في قطاعات دينامية أخرى في مناطق أخرى من أفريقيا وفي بلدان نامية أخرى.

٢٧- ومضى قائلاً إن اقتصاد الخدمات وتجارة الخدمات يؤديان دوراً متزايد الأهمية في التنمية إجمالاً. ولذلك يتعين على الأونكتاد أن يرصد بانتظام دور الخدمات في التنمية عموماً وفيما يتعلق بجوانب محددة. وينبغي النظر في عقد اجتماع فريق خبراء دائم يعنى بالخدمات. وإن تحديد وتيرة وتسلسل الإصلاح المحلي والتحرير الإقليمي والمتعدد الأطراف هو أمر هام من أجل استغلال تجارة الخدمات والفرص الإنمائية. ويلزم دعم تعزيز القدرات التحليلية والتنظيمية والمؤسسية للبلدان النامية لكي تستفيد من التجارة في الخدمات. وينبغي للأونكتاد زيادة ما يقدمه من مساعدة في مجال الخدمات، كالمساعدة التي يقدمها مثلاً للمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، كما ينبغي مساعدة عدد أكبر كثيراً من البلدان النامية في هذا المجال.

٢٨- وقال إن الأونكتاد ما برح مفيداً للغاية في دعم البلدان النامية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية وذلك فيما يتعلق بالمسائل المفاهيمية والعملية المتصلة بكيفية ضمان التعاضد بين التجارة والبيئة. ونظراً لحرص كثير من البلدان النامية على الحصول على التكنولوجيا والدراسة الفنية وعلى منتجات وخدمات غير ضارة بالبيئة، ينبغي للأونكتاد مواصلة هذا الدعم. وعلاوة على ذلك، فإن الأونكتاد قد اضطلع، في إطار مبادرتيه في مجال الوقود الأحيائي والتجارة الأحيائية، بأنشطة بشأن المخاطر والمنافع المحتملة لدخول البلدان النامية سوق الوقود الأحيائي الناشئة، كما اضطلع بأنشطة بشأن تحديد السلع والخدمات التي بإمكانها الإسهام في استغلال التنوع الأحيائي استغلالاً سليماً، وكانت هذه الأنشطة موضع تقدير كبير. وينبغي للشركاء الإنمائيين تقديم الدعم المالي لهذه المبادرات وتعزيزها.

٢٩- وتابع قائلاً إن تقرير الأنشطة لعام ٢٠٠٦ (*Activity Report 2006*) الذي أصدرته شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، قد تضمن دراسة استقصائية شاملة لشتى الأنشطة الإنمائية التوجه والمتصلة بالتجارة الدولية. ويلزم توفير المزيد من التمويل الخارج عن الميزانية من أجل مواصلة الكثير من الأنشطة الجارية وتوسيعها، والشروع في أنشطة جديدة بغية مواصلة تنفيذ توافق آراء ساو باولو. ونظراً للأهمية التي يكتسبها برنامج الأونكتاد الفرعي الخاص بالتجارة الدولية ولما حققه استعراض منتصف المدة من نتائج هامة في هذا المجال، ينبغي زيادة الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي زيادة كبيرة بغية تمكينه من مواصلة عمله.

٣٠- وتحدث ممثل تايلند نيابة عن المجموعة الآسيوية فشدّد على ما للتجارة من أهمية من أجل التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا السياق، فإن استئناف مفاوضات الدوحة مؤخراً هو تطور إيجابي من شأنه أن يفضي إلى آفاق تنطوي على فوائد متبادلة تحقياً لنتيجة طموحة ومتوازنة. ويقع على مجموعته التزام طويل العهد بتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وأشاد المتحدث بالأونكتاد على ما يضطلع به من أنشطة في مجال المساعدة التقنية بشأن مرحلة ما قبل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما بعده، والزراعة العضوية، وتحرير السلع والخدمات البيئية. وأشار إلى أن المسائل المتصلة بالسلع الأساسية تتصف بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان الآسيوية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر. وأشاد بالأونكتاد على ما يضطلع به من عمل في هذا المجال، بما في ذلك مبادراته في معالجة مسائل إدارة المخاطر المتصلة بالسلع الأساسية وآليات التمويل الابتكارية.

٣١- وقال إن البلدان الآسيوية لا تزال تواجه عدداً من الصعوبات في دخول الأسواق الأجنبية، نتيجة لحواجز غير تعريفية تتراوح بين المعايير التقنية والإجراءات الإدارية. ولذلك فإن العمل الذي ينهض به الأونكتاد بشأن هذه الحواجز، من خلال فريق الأشخاص البارزين المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد،

هو عمل جاء في الوقت المناسب وينبغي أن يسفر عن منافع محددة ناشئة عن الأنشطة الجارية والمرتبقة لفريق الدعم المتعدد الوكالات. وينبغي للأونكتاد أن يستمر في متابعة الحوار الدولي في مجال السياسة العامة بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل المؤثرة في وصول البلدان النامية إلى الأسواق ودخولها إليها وقدرتها على المنافسة فيها. وأبرز أهمية المبادرة المشتركة بين الأونكتاد وشركة فيليبس بشأن بناء القدرة التوريدية في قطاع الإلكترونيات. وينبغي للأونكتاد أن ينفذ مشاريع نموذجية من هذا القبيل في قطاعات جديدة ودينامية، كالمنسوجات مثلاً، في بلدان نامية أخرى.

٣٢- وأكد أن الخدمات أساسية للتنمية، سواءً من أجل توليد منافع جارية أو من أجل تحقيق الإمكانيات مستقبلاً. ونظراً لاستثثار بلدان آسيا بنحو ٧٥ في المائة من تجارة البلدان النامية في الخدمات، فإن هذا القطاع هو ذو أهمية خاصة بالنسبة لتنمية هذه البلدان. غير أن عدم تقييم الخدمات وقلة المعلومات عنها يشكلان عائقاً كبيراً أمام تطوير الخدمات والمفاوضات المتصلة بذلك. والدور الداعم الذي ينهض به الأونكتاد في هذا المجال هام، ومن جوانبه إجراء عمليات تقييم لأثر الخدمات في عدد كبير من البلدان النامية والاستفادة من الدروس المستفادة مما سبق إجراؤه من عمليات تقييم. وذكر أنه، في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى توسيع القدرة التوريدية لقطاع الخدمات لدى البلدان الآسيوية وزيادة القدرة التنافسية لهذه البلدان ومشاركتها في التجارة الدولية، فإن من بين القضايا المتعلقة العديدة التي ينبغي إحراز تقدم بشأنها في المفاوضات قضايا تتعلق بقطاعات محددة كالسياحة، والتحرير المتصل بأسلوب التوريد ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وإزالة العقبات التي تعترض صادرات الخدمات.

٣٣- وأكد أهمية ما يقوم به الأونكتاد من عمل بشأن قضايا التجارة والبيئة، لا سيما أنشطة بناء القدرات بشأن المتطلبات البيئية والصحية، والوصول إلى الأسواق، والفرص التصديرية المتاحة للزراعة العضوية، وبرنامج تيسير التجارة الأحيائية. وذكر أن فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والوصول إلى الأسواق قد نفذت عدداً من الأنشطة التي تعود بالفائدة على البلدان الآسيوية. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة دعمه القيم لمفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن السلع والخدمات البيئية، لا سيما بتيسير المشاورات فيما بين البلدان.

٣٤- وأوضح أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وبخاصة التجارة الإقليمية، ما زالت من المسائل ذات الأولوية. وفي هذا الشأن، قال إن المجموعة الآسيوية ملتزمة بالوصول بالجولة الثالثة من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية إلى خاتمة موفقة بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وأشار إلى أن انضمام العديد من البلدان النامية إلى النظام المذكور يُعد تطوراً إيجابياً. ودعا الأونكتاد إلى مواصلة تعزيز ما يقدمه من دعم بشأن التجارة فيما بين بلدان الجنوب.

٣٥- وتحدث ممثل أنغولا باسم المجموعة الأفريقية فشدد على دور لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية في تشجيع الحوار البناء الذي يمكن أن يسهم في التمهيد للأونكتاد الثاني عشر، عن طريق وضع مبادئ توجيهية وخيارات وتوصيات واضحة في مجال السياسات العامة وتقديم الدعم العملي إلى البلدان النامية. ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أفريقيا ومصالحها في ضوء استمرار المشاركة الضعيفة لهذه القارة في التجارة الدولية، واعتمادها على السلع الأساسية وعدم قدرتها على الاستفادة بشكل كامل من الفرص التجارية المتاحة في إطار المعاملة بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية أو في إطار اتفاقات المعاملة التفضيلية غير القائمة على المعاملة بالمثل أو الاتفاقات التجارية الإقليمية. ويشمل

ذلك التنفيذ التام لمقرر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ (الصين) بشأن معاملة أقل البلدان نمواً معاملة تقوم على الإعفاء من الرسوم والخصص. ومضى قائلاً إن الوصول إلى الأسواق غير كاف في حد ذاته، بل ينبغي أن يقترن ذلك بالمساعدة على تعزيز القدرة على التوريد وتناول احتياجات التكيف الناجمة عن الإصلاحات التجارية. ولهذا الغرض، هناك حاجة إلى مشاركة الأونكتاد النشطة في تفعيل مبادرة المعونة من أجل التجارة في مجال تجارة السلع والخدمات، والسلع الأساسية. كما أن ضرورة الامتثال لمعايير الجودة والمعايير البيئية المتطورة قد أضعفت قدرة البلدان الأفريقية على النفاذ إلى أسواق التصدير. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتصدي لهذه العقبات، بما في ذلك عن طريق فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، التي تساعد البلدان الأفريقية في الاستجابة بشكل استباقي لمتطلبات سوق الصادرات من منتجات البستنة.

٣٦- وأضاف قائلاً إن رفع إنتاج وتجارة السلع الأساسية إلى مستوى يمكنها من المنافسة على الصعيد الدولي يمثل أحد الاهتمامات ذات الأولوية بالنسبة للبلدان الأفريقية. فاقتصاد السلع الأساسية في أفريقيا له مشاكله الخاصة التي تتطلب اتخاذ تدابير محددة. وقد أدى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية إلى ارتفاع مستويات الدخل. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى ظهور تحديات كبرى أثرت في آفاق التنمية. وقد جرت مناقشة هذه التحديات خلال اجتماع الخبراء المعني بالطاقة المعقود في أواخر عام ٢٠٠٦، وينبغي أن يواصل الأونكتاد النظر فيها، بما في ذلك في إطار مؤتمرات النفط والغاز السنوية التي تعقد في أفريقيا. وأشار إلى أن الدعم المقدم من الأونكتاد في تنمية سوق الوقود الأحفوري في أفريقيا يتسم بأهمية بالغة، بما في ذلك شراكته مع مصرف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة غانا من أجل إنشاء صندوق أفريقي للوقود الأحفوري.

٣٧- وقال إن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما التجارة الإقليمية، لا تزال تنطوي على إمكانات غير مستغلة من قبل البلدان الأفريقية، وهو أمر يمكن معالجته بدعم من الأونكتاد في إطار مبادرات كالشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة، والجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية، والشراكة بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا.

٣٨- وتابع قائلاً إن عمل الأونكتاد قد عاد بالفائدة على البلدان الأفريقية. حيث أضفى العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال الخدمات قيمة إضافية حقيقية على قدرة العديد من البلدان النامية على تقييم آثار تحرير تجارة الخدمات في كل من السياقين الإقليمي والمتعدد الأطراف. كما عزز الأونكتاد قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بشكل أجدى في مفاوضات الدوحة، وساعد في توضيح القضايا المعقدة المطروحة في إطار المفاوضات التجارية. وقدم المساعدة إلى دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في إطار المفاوضات الجارية بين مجموعة هذه الدول والاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وتنطوي عملية الأونكتاد المتمثلة في الاستعراض الطوعي لقوانين المنافسة التي يجريها النظراء على فائدة أساسية بالنسبة لوكالات المنافسة الناشئة. كما أن العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في التجارة والبيئة والتنمية في مجال تشجيع إنتاج المنتجات الزراعية العضوية في شرق أفريقيا وزيادة فرص التبادل التجاري في هذه المنتجات، من شأنه أن يساهم في تعزيز التجارة والتنمية والتخفيف من وطأة الفقر. ويمكن تناول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية في إطار مبادرة الأونكتاد بشأن الوقود الأحفوري، شريطة أن تراعى في ذلك الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي. وتمثل أنواع الوقود الأحفوري والمنتجات المستمدة من التنوع البيولوجي أيضاً مجالات اهتمام محتمل بالنسبة للبلدان النامية.

٣٩- وتابع قائلاً إن أنشطة التعاون التقني للأونكتاد في مجال تحليل السياسات العامة وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية تتسم بأهمية بالغة في تسهيل التنمية، وتستحق دعم شركاء أفريقيا في التنمية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، وهو برنامج ينبغي مواصلته وتوسيع نطاقه ليشمل عدداً أكبر من البلدان الأفريقية. وشدد المتحدث في خاتمة حديثه على تعاون الأونكتاد مع الوكالات الأخرى.

٤٠- وتحدّث ممثل البرازيل نيابةً عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فأشار إلى الأعمال التحضيرية للدورة الثانية عشرة للأونكتاد، وإلى الفرصة السانحة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء ساو باولو. وأبرز أعمال الأونكتاد بشأن التجارة بين بلدان الجنوب، بما في ذلك المساهمة التي سيقدمها الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالربط الشبكي مع الاتفاقات التجارية الإقليمية للبلدان النامية. وأضاف أن هناك حاجة ملحة إلى مبادرة الأونكتاد الخاصة بإنشاء قاعدة بيانات للتجارة بين بلدان الجنوب تتضمن بيانات أكثر تفصيلاً، وأنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز قدراته التحليلية والعملية في هذا المجال. وقال إن من الأمور الهامة تشجيع البلدان النامية على المشاركة في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية، وأشار إلى أن اجتماع الخبراء المعني بالطاقة كان مثمراً جداً وأنه ينبغي أن تكون هناك أعمال متابعة أكثر تحديداً في هذا الصدد. وأعرب عن تأييده لعمل الأونكتاد الجاري بشأن الحواجز غير التعريفية وقضايا التكيف الناشئة عن الاتفاقات التجارية الجديدة. وقال إنه يجدر التنويه بأنشطة الأونكتاد فيما يتعلق بالتجارة والبيئة والتنمية، ولا سيما برنامج تيسير التجارة الأحيائية والمبادرة الخاصة بالوقود الأحيائي.

٤١- وأضاف قائلاً إن التجارة في الخدمات بين البلدان النامية آخذة في النمو، ولكنها متركزة في عدد قليل من البلدان. والتجارة في الخدمات على صعيد الأقاليم يمكن أن تعزز تحقيق الأهداف الإنمائية في هذه الأقاليم ولكنها غير كافية، إذ ينبغي أن يسير التحرير على الصعيد الإقليمي جنباً إلى جنب مع التحرير الحقيقي في البلدان المتقدمة. ويتسم انتقال الأشخاص المؤقت لتقديم الخدمات في الخارج بأهمية في هذا الصدد. وقال إن الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان في تحديد استراتيجيات وطنية بشأن المفاوضات المتعلقة بالخدمات على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف وفي تقييم الخدمات هو دعم لا يقدر بثمن وينبغي تعزيزه وتوسيع نطاقه ليشمل بلداناً أخرى. وأوضح أن تحرير التجارة في الخدمات، كما هو مجسّد في اتفاقات التجارة التفضيلية، يمكن أن يأتي بفوائد، كما يمكن أن يثير تحديات. غير أنه ينبغي رصد هذا الأمر ودراسته من حيث إسهامه في التنمية وفي مكافحة الفقر.

٤٢- ولاحظ أن ازدياد التزعة الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد أثار شواغل كثيرة فيما يتصل بالأثر العام لهذه التزعة. وقال إن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على اقتناع بأن هذا الاتجاه يتوافق مع النظام التجاري المتعدد الأطراف وأنه يمكن أن يعزز كل منهما الآخر. فالإقليمية حقيقة سياسية، وسوف تبقى إحدى السمات الهامة للنظام الدولي في المستقبل المنظور. وتشمل الإقليمية الجديدة الآن اتفاقات بين الشمال والجنوب وتثير تحديات جديدة للبلدان في المنطقة. وينبغي للأونكتاد تعزيز أعماله التحليلية ومساعدته التقنية فيما يتعلق بعمليات التكامل الإقليمي والاتفاقات التجارية الجديدة.

٤٣- وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يعزز الدعم الذي يقدمه إلى البلدان النامية في تصميم وتنفيذ سياسات تجارية وإنمائية تساعد على مكافحة الفقر وأن يبحث العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو والحد من

الفقر؛ وأن يجابه التحديات التي تطرحها الإقليمية، جاعلاً إياها أداة للتنمية الفعالة؛ وأن يعزز المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

٤٤ - وقال ممثل ألمانيا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد يعلّق قدراً كبيراً من الأهمية على دور الأونكتاد الاستشاري في مجال التجارة والتنمية. وأضاف أن الاتحاد يدعم جهود الأونكتاد لكي يصبح منظمة فعالة تسهم في تحقيق تحسُّن حقيقي في البلدان النامية. وأكد ضرورة توصل جولة الدوحة إلى خاتمة طموحة ومتوازنة وشاملة، داعياً جميع الشركاء الرئيسيين إلى العمل بروح من الالتزام البناء. ويجب أن تفضي جولة الدوحة إلى إتاحة فرص إضافية للبلدان النامية للوصول إلى الأسواق. وكذلك فإن توفير صفقة شاملة ومعززة للمعونة من أجل التجارة بزيادة الموارد المالية عالمياً هو في نفس الوقت أمر ضروري في حد ذاته وجزء أساسي من برنامج عمل الدوحة الإنمائي. ورحب بالتشديد على اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب وشجّع الأونكتاد على مواصلة وتوسيع تحليله لهذه الصكوك.

٤٥ - وفيما يتعلق بالسلع الأساسية، يجب أن يضع الأونكتاد توصيات بشأن التدابير المحددة التي ينبغي اتخاذها لتمكين صغار المنتجين والمجهّزين من المشاركة بنجاح في الأسواق العالمية، بما في ذلك في سلاسل التوريد، والتقليل من الاعتماد المفرط على السلع الأساسية على مر الزمن. وكان فريق الخبراء المعني بذلك الموضوع قد تقدم بمقترحات شاملة يمكن الأخذ بها. ويعدّ تزايد تقلب الأسعار، في قطاع الطاقة وغيره، مجالاً هاماً آخر من المجالات التي يمكن فيها للأونكتاد أن يساعد على مواجهة التحديات. ويمكن أن يشمل دعم الأونكتاد التحليل الشامل لأدوات المالية وإدارة المخاطر التي كانت قد أُدرجت في خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن السلع الأساسية الزراعية لكي ينفذها البنك الدولي والأونكتاد وغيرهما. وبإمكان الجهود التي يبذلها الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على تعزيز استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة، ولا سيما مبادرة الوقود الأحثائي، أن تقدم إسهاماً محدداً في هذا الخصوص.

٤٦ - وقال إن لدى الاتحاد الأوروبي هو أيضاً شواغل إزاء احتمال أن يؤدي تزايد استخدام الحواجز غير التعريفية إلى تعريض نجاح تحرير التجارة للخطر. فالحواجز غير التعريفية تؤثر في جميع أشكال التجارة، ومن ثم فإن معالجتها يجب أن يكون مجالاً من مجالات الأولوية والتعاون الدولي المكثف. إلا أن ذلك يجب ألا يقيد بأي شكل من الأشكال حق البلدان في اتخاذ تدابير مشروعة للشواغل غير التجارية. والاتحاد الأوروبي يرحب صراحة بإنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية وفريق الدعم المتعدد الوكالات التابع له.

٤٧ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن التجارة في الخدمات ما زالت تنمو، ولا سيما في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب. ومن الأساسي أن تضع قطاعات الخدمات الناشئة في البلدان النامية معايير محلية تنظيمية ومؤسسية من أجل الإفادة من تنامي التجارة الدولية في الخدمات. واتفاقات التجارة الإقليمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي يجري التفاوض بشأنها، يمكن أن تساعد على تشجيع تلك العمليات. غير أنه من الضروري ضمان أن تكون مثل هذه الاتفاقات متمشّية مع النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولا بد من إيلاء عناية خاصة لاستنتاجات اجتماع الخبراء المعني بتعميم الوصول إلى الخدمات.

٤٨ - وضمن الجوانب المثيرة للاهتمام في ميدان التجارة والبيئة والتنمية، تؤدي فرقة عمل الأونكتاد الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق دوراً خاصاً. وينبغي لهذه الفرقة أن تساعد البلدان النامية في وضع

استراتيجيات موجهة نحو المستقبل، وتيسير تبادل المعلومات، وبحث دور المعايير التي تحددها الشركات الخاصة، وتوثيق التعاون فيما بين المنظمات الدولية التي تضع المعايير.

٤٩ - وقال ممثل بيلاروس، متحدثاً باسم المجموعة دال، إن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تواجه تحديات ناشئة عن عوامة الاقتصاد العالمي والتطور السريع للنظام التجاري الدولي. وتلك الاقتصادات هي في طور النهوض بالإصلاح الاقتصادي وإضفاء الصبغة النهائية عليه بهدف تحويل هذه الاقتصادات كلياً إلى اقتصادات سوقية مكتملة. وفي حين أن قدراً كبيراً من التقدم قد أُحرز حتى الآن في خصخصة تلك الاقتصادات وتحريرها، إلا أن تحديات قد ظهرت من حيث تصميم وتنفيذ السياسات الوطنية المناسبة في مجال التجارة والتنمية وكذلك الأطر التنظيمية، فضلاً عن المشاركة بفعالية في تدفقات التجارة والاستثمار الدولية والإفادة منها، بما في ذلك من خلال الاتفاقات والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية. وكان بعض هذه الاقتصادات قد واجه صعوبات خاصة إذ ظل دخلها الوطني للفرد على مستوى منخفض جداً مقارنة مع ما هو عليه في البلدان النامية أو حتى في أقل البلدان نمواً. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فإنه وإن سُجّلت إنجازات هامة في عملية الإصلاح، إلا أن مواصلة الجهود لازمة قصد توطيد وتعزيز القدرات الوطنية في مجال السياسات والمفاوضات ذات الصلة بالتجارة. وبالتالي فإن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ما زالت تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي والأونكتاد فيما يخص التجارة والتنمية.

٥٠ - وتابع قائلاً إن العديد من البلدان الأعضاء في المجموعة دال تُشارك في المفاوضات الجارية في إطار جولة الدوحة وإن استئناف هذه المفاوضات في شباط/فبراير ٢٠٠٧ يُثير تحديات خاصة بالنسبة لهذه البلدان فيما يتعلق بتأمين تحقيق نتائج من شأنها أن تُتيح لاقتصاداتها الاستفادة الكاملة من زيادة الاندماج التجاري مع مراعاة شواغلها الإنمائية الوطنية في الوقت نفسه. وفي هذا الخصوص، يلزم الحصول من الأونكتاد على دعم متواصل وملائم فيما يتصل بالتحليل وبناء القدرات في مجالات مثل الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، والخدمات والقواعد وتيسير التجارة وحقوق الملكية الفكرية. وقال إن المجموعة دال تُشيد بالعمل المتواصل والقيم الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتصل بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وقد استفاد العديد من البلدان الأعضاء في المجموعة دال استفادة كبيرة مما يُقدّمه الأونكتاد من دعم حسن التوقيت لتلبية طلبات الخدمات الاستشارية المساعدة في بناء القدرات، مما أتاح إلى حد كبير زيادة وعي هذه البلدان وفهمها وخبرتها في مجال السياسات التجارية وقدراتها من حيث الموارد البشرية وذلك فيما يتعلق بقضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بهذا العمل وأن يُعززه، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة في مرحلة ما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

٥١ - وقال إن التكامل والتعاون الإقليميين قد أخذتا يتسمان بأهمية متزايدة كأداة فعالة لزيادة تحرير الخدمات وتعزيز القدرة التوريدية وتدعيم الهياكل الأساسية على المستوى الإقليمي. ولذلك فإن عمل اللجنة الذي يُركّز على التكامل الإقليمي في مجال تجارة الخدمات يتسم بأهمية خاصة، وينبغي للأونكتاد أن يُشجع الاضطلاع بمزيد من أعمال البحث والتحليل في هذا المجال من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحديد الأولويات والخيارات المتاحة على صعيد السياسة العامة. وتابع قائلاً إن التجارة في الخدمات تُتيح فرصاً كبيرة للبلدان النامية وكذلك للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وهي فرص تشمل توليد الدخل

والصادرات والعمالة، ولذلك فإنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل الذي يضطلع به بشأن القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة، ولا سيما الخدمات.

٥٢ - وأضاف قائلاً إن المجموعة دال تُسَلِّم بتزايد توافق الآراء الدولي على أن عمليات تحرير التجارة وغير ذلك من الإصلاحات التجارية تنطوي على قدر كبير من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية القصيرة والمتوسطة الأجل، وتُشدد على الحاجة إلى تقديم دعم كاف إلى البلدان النامية وإلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بالتكيف مع الإصلاحات التجارية بغية تحقيق أقصى زيادة ممكنة من المكاسب الإنمائية الناشئة عن التجارة، بما في ذلك من خلال متابعة مبادرة المعونة من أجل التجارة والتصديّ الفعال لتحديات التكيف. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أن يواصل العمل الذي يضطلع به بشأن إجراء تحليلات قطرية للتكيف التجاري تُفضي إلى وضع توصيات عملية على صعيد السياسة العامة في هذا المجال. كما ينبغي لهذه التحليلات أن تتناول القضايا التي هي موضع اهتمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبخاصة تلك البلدان التي تتدن فيها مستويات الدخل والتي تعاني من أوجه ضعف خاصة ومن معوقات جغرافية، بما فيها البلدان غير الساحلية. وفي الختام، قال إن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بالقطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية يتسم بالأهمية أيضاً وإنه ينبغي اتخاذ المزيد من المبادرات في هذا المجال فيما يخص البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٥٣ - وتحدث ممثل بنين باسم أقل البلدان نمواً بوصف المكانة الهامشية لأقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي وأشار إلى رغبة هذه البلدان في تحسين هذا الوضع. وفي المتوسط، تمثل حصة أقل البلدان نمواً نسبة ٠,٥ في المائة من الصادرات العالمية و٠,٧ في المائة من الواردات العالمية. ومن الضروري تحسين إنتاجها وقدرتها التوريدية، بحيث يتسنى لها الاندماج بأكثر فعالية في الاقتصاد العالمي. وقال إن الهبوط الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية قد أعاق صادرات أقل البلدان نمواً. فعلى سبيل المثال كان سعر البن لا يمثل، في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، إلا نسبة ١٧ في المائة من سعره في عام ١٩٨٠، بينما بلغت هذه النسبة في حالي القطن والنحاس ٣٣ في المائة و٤٢ في المائة على التوالي. والتنوع والتحويل الهيكلي في أقل البلدان نمواً أمران أساسيان من أجل تمكين هذه البلدان من الإفادة من السلع الأساسية. وأقل البلدان نمواً تعتمد بذلك الخصوص على دعم الأونكتاد لمتنحي القطن وعلى مبادرة القطن في إطار منظمة التجارة العالمية. وكذلك فإن فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية التي انطلقت في الأونكتاد الحادي عشر يمكن أن تكون أداة محورية لمساعدة البلدان النامية على تحقيق فوائد من السلع الأساسية.

٥٤ - وأعرب المتحدث عن ارتياحه لدعم الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في اعتماد إعلان ليفينغستون الموجه إلى المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. كما شدد على المساعدة القيّمة المقدمة من خلال البرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية والإطار المتكامل. وقد كان دعم الأونكتاد لأقل البلدان نمواً في المفاوضات التجارية حاسماً. وقال إن معاملة صادرات أقل البلدان نمواً معاملة تعفيها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص يجب أن تشمل المنتجات التي تخضع حالياً لتعريفات، بما في ذلك المنتجات الزراعية، والأسماك، والخشب. كما أدى تزايد الحواجز غير التعريفية إلى ظهور حواجز أمام الوصول الفعال إلى الأسواق، وهي حواجز لا بد من إزالتها. والمتطلبات البيئية آخذة في التأثير بشكل خاص على صادرات أقل البلدان نمواً. فأكثر من ٩٠ في المائة من الصادرات من كيريباس وغامبيا، وقرابة ٨٠ في المائة من صادرات كمبوديا، تتأثر بالمتطلبات البيئية. وعلى الأونكتاد أن يزيد مساعده لأقل البلدان نمواً، ولا سيما مؤسستها الصغيرة والمتوسطة الحجم، على التكيف مع المتطلبات النموذجية الدولية وعلى معالجة الحواجز غير التعريفية. والتجارة في

الخدمات في أقل البلدان نمواً تتركز في القطاعات التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة. وهناك حاجة إلى تعزيز مساهمة قطاع الخدمات في التنمية في أقل البلدان نمواً، لا سيما من خلال وضع سياسات واستراتيجيات في مجال الخدمات. وتعزيز مشاركة أقل البلدان نمواً في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية مسألة أخرى من المسائل ذات الأولوية. وفي هذا الخصوص كان اجتماع الخبراء المعني باستعراض قطاع الطاقة قد تقدم بتوصيات مفيدة.

٥٥ - وقال إن النظام التجاري المتعدد الأطراف يوفر أفضل الفرص التجارية لجميع البلدان من خلال تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية. وفي نفس الوقت تطورت اتفاقات التجارة الإقليمية ويمكن أن تُستخدم كمختبرات مفيدة لتبادل المعلومات وتطوير قواعد التجارة واستراتيجياتها، فضلاً عن القوة التفاوضية. والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يساعد على التصدي للقيود الهيكلية التي تؤثر على القدرة على المنافسة، مثل الهياكل الأساسية الاقتصادية. والتكامل الاقتصادي وسيلة لتعجيل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي. وبالتالي تحتاج اتفاقات التكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية إلى تعزيز. لكن من المهم ضمان ألا تصبح الإقليمية والتعددية عمليتين متعارضتين.

٥٦ - وشدد ممثل الاتحاد الروسي على أهمية تعزيز دور الأونكتاد بوصفه محفلاً هاماً للحوار الحكومي الدولي لتشجيع بناء توافق في الآراء حول المشاكل الحالية في التجارة الدولية من أجل تعزيز التنمية. وشدد على الطابع الهام جداً لمسائل مثل الحواجز غير التعريفية والتجارة في الخدمات والسلع الأساسية والطاقة. وقال إن نتائج اجتماعات الخبراء بشأن استعراض قطاع الطاقة، والوصول العالمي إلى الخدمات، وصغار منتجي السلع الأساسية، والإقليمية والتعددية، قد وفرت أساساً متيناً للمناقشات والاستنتاجات بشأن السياسات العامة. وأضاف أن عمل فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد هام أيضاً. وينبغي للأونكتاد مواصلة وزيادة تعزيز مساعده في مراحل ما قبل وما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتطوير أفضل الممارسات بشأن السياسات التجارية، عن طريق الاستفادة من التجارب السابقة للبلدان، وتحليل الوضع الحالي والاتجاهات في أسواق السلع والخدمات العالمية، ولا سيما فيما يتصل بالسلع الأساسية والقطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية.

٥٧ - وقال ممثل الصين إن على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير لتثبيت أسعار السلع الأساسية وتشجيع تنويع الصادرات في البلدان النامية. وأضاف أنه من الضروري أيضاً زيادة تخفيض التعريفات، وإزالة الحواجز غير التعريفية، وإدراج مبدأ عدم المعاملة بالمثل بشكل كلي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك في جولة الدوحة. ويجب بذل كافة الجهود لاختتام مفاوضات جولة الدوحة بنجاح. وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، قال إن المفاوضات يجب أن تهدف إلى تخفيض أو إلغاء التعريفات المرتفعة والذرى التعريفية وتساعد التعريفات، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية. ويمكن أن يكون تحرير التجارة في الخدمات وفي القطاعات وأساليب التوريد التي تهم البلدان النامية وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشدد على أن التدابير البيئية يجب ألا تتسبب في إقامة حواجز أمام التجارة في السلع والخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعامل البلدان المتقدمة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية لتأمين تمكّنها من الاستفادة حقاً من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وللمبادرة المعونة من أجل التنمية أهميتها لأنها يمكن أن تكفل مساعدة البلدان النامية على تحويل الفرص التجارية الجديدة إلى نمو اقتصادي.

٥٨ - وقال ممثل بنغلاديش إن ضمان التوصل إلى خاتمة ناجحة لجولة الدوحة يتسم بأهمية فائقة، ورحب باستئناف المفاوضات مؤخراً. وأضاف قائلاً إن جولة المفاوضات الراهنة سُميت بالجولة الإنمائية، ولكنها لم تُسفر حتى الآن عن أية نتائج إنمائية. وقال إن البلدان المتقدمة تقوم بإعادة تفسير - وفي بعض الحالات، إساءة تفسير -

جدول أعمال الدوحة الإنمائي لتعزيز مصالحتها المركنتيلية الجديدة. وإن عدم استفادة أقل البلدان نمواً من النظام التجاري المتعدد الأطراف سوف يعود بالضرر على الجميع. وأضاف قائلاً إن الوصول إلى الأسواق قضية جوهرية وإن البلدان المتقدمة تفرض على منتجات أقل البلدان نمواً تعريفات أعلى من تلك التي تفرضها على منتجات البلدان المتقدمة الأخرى. وبالنظر إلى خفض التعريفات بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية، فإن أقل البلدان نمواً سوف تواجه منافسة متزايدة الشدة، حتى ولو كانت تتمتع حالياً بأفضليات. وأعرب عن أمله بأن تفي البلدان المتقدمة بالتزامها بإتاحة الفرص لجميع منتجات أقل البلدان نمواً للوصول إلى الأسواق معفاة من الرسوم ومن الحصص، حسبما تم الاتفاق عليه في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية.

٥٩- وفيما يتصل بالسلع والخدمات البيئية، قال إن الأولوية في مفاوضات الدوحة هي للبيئة، ثم للتجارة. كما أن هناك اعترافاً بما تتسم به أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال التجارة والبيئة من أهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً. وتود أقل البلدان نمواً أن تدرج دعم شريكاتها من البلدان المتقدمة في هذا السياق، مع قيام الأونكتاد بتقديم دعم فكري في هذا الشأن. وفي الوقت ذاته، تواجه أقل البلدان نمواً صعوبات بالغة في تحديد ومعالجة الحواجز غير التعريفية التي تؤثر في صادراتها. وفي هذا الصدد، فإن تعيين الأمين العام للأونكتاد فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية وفريق الدعم المتعدد الوكالات التابع له سوف يساعد أقل البلدان نمواً على تحديد الحواجز غير التعريفية ومعالجتها والتغلب عليها. وفي مجال المفاوضات المتعلقة بالتجارة في الخدمات، من المهم أن تتيح المفاوضات المتعلقة بأسلوب التوريد الرابع لأقل البلدان نمواً الاستفادة من مواردها الضخمة من الأيدي العاملة الأقل مهارة. ولقد كان الدعم الفكري الذي قدمه الأونكتاد في هذا المجال مفيداً لأقل البلدان نمواً، وينبغي تعزيز هذا الدعم، من الناحيتين النوعية والكمية على السواء. وقال إن قضية تقلبات أسعار السلع الأساسية تثير بالغ القلق لدى أقل البلدان نمواً وإن هناك حاجة إلى تقديم بعض التوجيهات فيما يتعلق بمعالجة حالة عدم الاستقرار هذه.

٦٠- وأعرب ممثل نيجيريا عن خالص تأييده للجهود الهادفة إلى إعادة تنشيط الأونكتاد وتحويله إلى مؤسسة أكثر فعالية قادرة على معالجة قضايا التنمية في عالم سائر على طريق العولمة. وقال إن السلع الأساسية والتنمية قضيتان متشابكتان وتتطلبان تقييماً شاملاً من جانب الأونكتاد، وإنه ينبغي لهذا الأخير أن يعالج الشواغل الخاصة بالبلدان المعتمدة على السلع الأساسية. وبوجه خاص، ينبغي أن ينظر الأونكتاد في حقيقة أن السلع الأساسية، وإن كانت لا تزال توفر مصادر هامة من العملات الأجنبية، لم تؤد دور العامل المحفز للنمو والتصنيع. ومن الواضح أن شدة الهبوط في الأسعار وتقلبات الأسعار، المقترنة بعوامل أخرى مثل بطء استجابة الطلب للتغيرات في الأسعار، أدت إلى انخفاض هائل في مؤشرات التجارة والتنمية الخاصة بالاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية. ويجب القيام بعمل ما لتحويل قطاع السلع الأساسية إلى قوة حيوية في عملية التنمية. ويكمن الحل في وضع استراتيجيات تنويع شاملة وانتهاج سياسات عالمية. وقد كانت الجهود التي بذلها الأونكتاد في استعراض وتصميم النماذج والآليات ذات الصلة مفيدة في هذا الشأن.

٦١- وتابع قائلاً إن الاندماج في الاقتصاد العالمي يتوقف، بالنسبة للعديد من البلدان النامية، على استيفاء شروط صعبة للغاية تتعلق بالوصول إلى الأسواق وعلى تهيئة البيئة اللازمة للقدرة على التنافس والتنمية. وثمة فوائد سوف تتأتى من إزالة الحواجز القائمة أمام التجارة، بما فيها الحواجز غير التعريفية. وهناك مجموعة كبيرة من الحواجز غير التعريفية المتغيرة بسرعة وذات الآثار السلبية على التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، تعتبر مبادرة

الأونكتاد المتمثلة في إنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية خطوة إلى الأمام. وعلاوة على ذلك، فإن وجود معايير صارمة ومعقدة تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة يحد من فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وإن مبادرات الأونكتاد الهادفة إلى معالجة هذه القضايا في إطار فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق هي مبادرات جديدة بالثناء.

٦٢ - وقال إنه ينبغي للأونكتاد، علاوة على ذلك، أن يرسّخ في أذهان البلدان المتقدمة ضرورة إيلاء البلدان النامية اعتباراً خاصاً في سياساتها التجارية. وأشار إلى أنه ما زال يتعين تحقيق كامل إمكانات التجارة في الخدمات في الكثير من البلدان الأفريقية، لما لهذه التجارة من أهمية حيوية بالنسبة للتنمية. وهناك تغيرات مثيرة تحدث في قطاع الخدمات في البلدان النامية، وهذه التغيرات لها تأثير إيجابي وتثير تحديات على صعيد التنمية. ويقوم الأونكتاد بمعالجة العوامل التي أدت إلى هذه الحالة، وينبغي إيصال جهوده إلى نهايتها المنطقية. وقال في الختام إن عمل الأونكتاد بشأن الوقود الأحثائي والتجارة الأحثائية هو عمل أساسي وينبغي أن يستمر. بما يتيح تقاسم فوائده المحتملة بصورة متساوية بين البلدان كافة.

الفصل الثالث

الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية للبلدان النامية

موجز أعدّه الرئيس

٦٣- بمبادرة من أمانة الأونكتاد، عُقد الاجتماع الرفيع المستوى من أجل `١` النظر في القضايا المتصلة بما تواجهه اتفاقات التجارة الإقليمية للبلدان النامية من تحديات وما يتوفر لها من فرص، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية المتصورة وطريقة المضي قدماً، و`٢` النظر في مدى وجاهة الأسباب التي تستدعي إنشاء شبكات فعالة بين مختلف اتفاقات التجارة الإقليمية المعقودة فيما بين بلدان الجنوب، مع إمكانية اضطلاع الأونكتاد بدور في مثل هذه الشبكات.

٦٤- وأدلى الأشخاص التالية أسماؤهم بيانات رئيسية:

- سعادة السيد أونغ كينغ يونغ، الأمين العام لرابطة دول جنوب شرق آسيا؛
- سعادة الدكتور ديديه أوبرتي بادان، الأمين العام لرابطة أمريكا اللاتينية للتصميم الصناعي؛
- سعادة السيد سومايلا سيس، رئيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا؛
- السيدة إيفلين واين، نائبة مدير برنامج السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية، الجماعة الكاريبية؛
- الدكتور جيم غوسيلين، مستشار لشؤون السياسات التجارية الإقليمية، أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ؛
- سعادة السيد ر. ج. فيلمان، سفير باراغواي؛
- السيد جون كلارك، نائب الممثل الدائم، الوفد الدائم للجماعة الأوروبية في جنيف.

٦٥- وشدد المشاركون في الاجتماع على الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه اتفاقات التجارة الإقليمية بوصفها ركناً رئيسياً من أركان التجارة فيما بين بلدان الجنوب، مما أبرز ديناميتها في السنوات الأخيرة. ومع أن مختلف اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب تتفاوت من حيث نطاقها وأهدافها ودرجة تقارب سياساتها الاقتصادية، وبالرغم من أن هذه الاتفاقات تضم أعضاء من خلفيات اقتصادية وسياسية متنوعة، فإنها تواجه بعض التحديات المشتركة المتماثلة. ومن بين هذه التحديات ما يلي:

- المحافظة على قوة الدفع في اتجاه تحقيق الأهداف الرئيسية، بما في ذلك إنشاء أسواق متكاملة، أو منطقة للتجارة الحرة، أو منطقة اقتصادية مشتركة، للاستفادة من وفورات الحجم من

خلال زيادة تدفقات التجارة والاستثمار. ومع ظهور "جغرافيا" تجارية جديدة في مجال التجارة الدولية، أخذت الأهداف الاستراتيجية للعديد من اتفاقات التجارة الإقليمية تُركز على صون وتحسين الميزة التنافسية الإقليمية في التجارة الدولية؛

- التوصل إلى إنشاء سوق متكاملة واحدة حقيقية ضمن مناطق هذه البلدان و/أو مناطقها الفرعية، بما في ذلك من خلال تنسيق السياسات القطاعية ومواءمة النظم الضريبية، ومحاوله المحافظة في الوقت نفسه على حيز تحرك كافٍ على صعيد السياسات الوطنية؛
- التغلب على مشكلة ضعف أوجه الترابط والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في هذه الاتفاقات وموازنة التأثير الأكبر للمصالح الوطنية الفردية في العلاقات مع أطراف ثالثة؛
- مكافحة الفقر، والعمل على ضمان توزيع أكثر تكافؤاً للمكاسب التي تجنيها المنطقة من نمو التجارة والنمو الاقتصادي؛
- تحسين الهياكل الأساسية إلى حد كبير من أجل تلبية متطلبات الأمن والصحة والتعليم وغير ذلك من المتطلبات الاجتماعية لتأمين حرية تنقل اليد العاملة ورؤوس الأموال؛
- اجتذاب قدر كافٍ من الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تناول مسألة تحرير التجارة في مرحلة ما بعد إلغاء التعريفات من خلال التصدي لمسألة الحواجز غير التعريفية، بما في ذلك قواعد المنشأ؛
- مواءمة اللوائح والمعايير التقنية، بما في ذلك من خلال ترتيبات الاعتراف المتبادل؛
- هيئة بيئة قانونية ومؤسسية أكثر ملاءمة للأعمال التجارية، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات فعالة لتسوية المنازعات؛
- معاملة الأعضاء من أقل البلدان نمواً معاملة خاصة و متميزة؛
- تناول مسألة عضوية البلدان في اتفاقات تجارية متعددة ومتداخلة على المستوى الإقليمي أو الثنائي، فضلاً عن إرساء عمليات تفاعلية هادفة فيما بين مختلف اتفاقات التجارة الحرة على المستويين دون الإقليمي والثنائي؛
- اكتساب قدر أكبر من قوة التأثير الاقتصادي والسياسي من خلال إجراء مفاوضات تجارية مع الأعضاء في اتفاقات تجارية إقليمية أخرى وعلى صعيد متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية؛
- بلورة رؤية مشتركة لأولويات هذه البلدان فيما يتعلق ببرامج بناء القدرات، بما في ذلك تلك البرامج المتصورة في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة؛

- رحّب المشاركون في الاجتماع بالجهود الأولية التي بذلتها أمانة الأونكتاد للنظر في إمكانيات إقامة شبكات فعالة فيما بين اتفاقات التجارة الإقليمية للبلدان النامية، بغية تشجيع الحوار بشأن التكامل فيما بين بلدان الجنوب. واعتبر الربط الشبكي بين اتفاقات التجارة الإقليمية وسيلة فعالة للتعجيل بعملية التعلم، مع تعزيز أهداف التكامل الإقليمي الخاصة بهذه البلدان. وشجع المشاركون الأونكتاد على الاضطلاع بدور نشط ورائد في عملية الربط الشبكي هذه وتقديم الدعم المؤسسي لها وذلك من خلال إطار مؤسسي يُنشأ خصيصاً لهذا الغرض.

٦٦ - وقد تم الاعتراف بأن شبكات الربط بين اتفاقات التجارة الإقليمية لبلدان الجنوب يمكن أن تُركّز في المرحلة الحالية على جمع ونشر بيانات التجارة والاستثمار، وتبادل الخبرات وإجراء البحوث والتحليلات المشتركة، بما في ذلك من خلال إنشاء "بوابات" إلكترونية خاصة على شبكة الإنترنت، لتشمل، ضمن ما تشمله، المجالات التالية: الحواجز غير التعريفية، بما في ذلك قواعد المنشأ، والخدمات، وتنظيم قطاعات الخدمات، وسياسة المنافسة، وتيسير التجارة، بما في ذلك الإجراءات الجمركية، والسياسات المنتهجة في القطاعات ذات الأولوية مثل قطاع الطاقة. كما يمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تُجمّع الموارد الاقتصادية والبشرية والمؤسسية والتكنولوجية من أجل تحقيق التآزر لأغراض تنفيذ المهام المشتركة كمهمة الحد من الفقر.

الفصل الرابع

السلع الأساسية والتنمية (البند ٣ من جدول الأعمال)

موجز أعدّه الرئيس

٦٧- عرضت على اللجنة الوثائق التالية لأغراض نظرها في هذا البند:

"السلع الأساسية والتنمية - مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/82)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتمكين صغار منتجي ومجهزي السلع الأساسية في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية" (TD/B/COM.1/EM.32/3)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية: استعراض قطاع الطاقة" (TD/B/COM.1/EM.31/3).

٦٨- وقد سلّطت الأمانة الضوء، في سياق عرض تقريرها، على أن عام ٢٠٠٦ قد شهد استمرار بعض الاتجاهات التي كانت مشجعة للبلدان النامية. وفي حين أن التجارة فيما بين بلدان الجنوب قد وجهت مسار الطلب على السلع الأساسية، حيث بلغت أسعار بعض السلع الأساسية مستويات قياسية أو شبه قياسية، فإنه لا تزال هناك تحديات هامة فيما يتعلق بضمان ترجمة هذه الاتجاهات إلى مكاسب إنمائية مستدامة. ومن المجالات المختارة لسياسة السلع الأساسية التي يمكن للمجتمع الدولي تناولها ما يشمل التحدي المتعاظم الذي يواجهه صغار منتجي السلع الأساسية في الامتثال للمعايير الناشئة، ومعالجة مسألة ما يترتب على عدم استقرار أسواق السلع الأساسية من آثار على الدخل، وارتفاع وعدم استقرار أسعار منتجات الطاقة، ولا سيما النفط الخام.

٦٩- وقام رئيس اجتماع الخبراء المعني بتمكين صغار منتجي ومجهزي السلع الأساسية في البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق العالمية بتقديم تقرير عن هذا الاجتماع. وأعاد تأكيد الأهمية التي تتسم بها قضايا السلع الأساسية في الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضح أن العناصر اللازمة لإنشاء سلسلة توريد متكاملة تمثل شروطاً مسبقة هامة لمساعدة صغار المنتجين والمجهزين في الوصول إلى الأسواق. وقال إن هناك نماذج مختلفة لإنشاء سلاسل التوريد المتكاملة يمكن أن تدعم أنشطة صغار منتجي السلع الأساسية. كما أن لدور الحكومة أهميته، ولا سيما ضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتم عرض ثلاثة أشرطة فيديو تُبين أنشطة المؤسسات.

المناقشة التفاعلية بشأن "تلبية متطلبات الأسواق، والمعايير، وأسواق المنتجات المتخصصة المتميزة: حالة صغار المنتجين"

٧٠- لقد أدى تكاثر المعايير إلى خلق دينامية جديدة، حيث بات في مقدور المنتجين الوصول إلى أسواق ذات قيمة أعلى وتمييز منتجاتهم باستخدام بطاقات المنتجات، فضلاً عن الحصول على مساعدة تقنية في بعض الحالات. إلا أن كلفة الحصول على شهادات اعتماد المنتجات يمكن أن تكون باهظة، ولا سيما بالنسبة لصغار المنتجين. وثمة حاجة لإنشاء قطاعات سلع أساسية مستدامة من خلال تحديد أسعار مجزية تُغطي تكاليف ممارسات الإنتاج

والتجهيز المستدامة. وقد شدد المشاركون في الاجتماع على مسألة التركيز في سلاسل التوريد وعلى تأثير المعايير. ولوحظ أن المتاجر الكبرى يمكن أن تؤدي دوراً قيماً في ربط المستهلكين على نحو مباشر بصغار المنتجين. إلا أن المعايير المتزايدة الصرامة يمكن أن تُجبر صغار المنتجين على الخروج من السوق نظراً لارتفاع كلفة الامتثال لهذه المعايير. وقد أدى النمو السريع لاستخدام بطاقات المنتجات الصناعية إلى تكاثر المعايير الطوعية من خلال "تخصيص المسؤولية"، حيث تُعتبر الأجزاء الأولى من سلسلة التوريد مسؤولة عن استيفاء معايير الصحة والسلامة والمعايير البيئية والاجتماعية. وأوضح أنه ينبغي تقاسم تكاليف الامتثال للمعايير على امتداد سلسلة التوريد كلها. وشدد بعض المندوبين على ما للمعايير من تأثير على صادرات بلدانهم، وضرورة أن يكون لهذه البلدان رأي في وضع المعايير، مع حصولها على دعم لتطوير الهياكل الأساسية اللازمة لكي تتمكن من الامتثال لها.

المنافسة التفاعلية بشأن "تقلبات أسواق السلع الأساسية: معالجة آثارها على الدخل"

٧١- تم تقديم عرض بشأن مبادرة السلع الأساسية التي كانت البلدان الأفريقية قد اقترحتها في سياق المفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية وقدمتها في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتم التشديد على التجارب الماضية الهادفة إلى حل معضلة السلع الأساسية من خلال عمليات التنوع الأفقي والرأسي وإدارة العرض، بالإضافة إلى المقترحات المقدمة لإجراء مشاورات مع جميع الأطراف المناسبة. وقد ركزت المبادرة المذكورة على إنهاء التصاعد التعريفي وتوضيح قواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (قواعد "الغات") المتعلقة بتثبيت الأسعار. وتم الاعتراف بمساهمة الأونكتاد وغيره من المنظمات في عملية إيجاد حلول بناءً وواقعية لمشكلة تقلبات الأسواق.

٧٢- وناقش المشاركون في الاجتماع الكيفية التي يمكن بها تخفيف حدة الآثار السلبية لتقلب أسعار السلع الأساسية، واستعرضوا مخططات التمويل التعويضي السابقة والحالية. وأشار إلى أن فعالية الآليات السابقة (مثل مرفق التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي، ومشروع تثبيت حصائل التصدير (STABEX) ونظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين (SYSMIN) التابعين للاتحاد الأوروبي) كانت محدودة بسبب عدم كفاية الموارد وحدوث تأخيرات كبيرة في عملية صرف المبالغ، مما أدى إلى تدخلات للتصدي للتقلبات الدورية المنحى. كما كانت لهذه النظم آثارٌ مشوهة لأنها شجعت البلدان النامية على الاعتماد على الهبات. وما برح الاتحاد الأوروبي يطبق نظام Flex منذ عام ٢٠٠٠ وهو يستهدف الموازن المالية للبلدان المتلقية وكان من المفترض أن يعمل بصورة تلقائية إلى حد أكبر. إلا أن معايير الدخول في هذا النظام قد أثارت انتقادات. وتنظر الجهات المقرضة حالياً في استخدام أدوات ابتكارية مثل أداء تقديم القروض والتصدي للتقلبات الدورية، وهي أدوات تهدف إلى دعم الجهود التي تُبذل في إطار الميزانية من أجل موازنة الإنفاق من خلال ربط سداد الديون بأسعار أهم السلع الأساسية المصدرة أو المستوردة.

٧٣- وشدد الخبراء على أن آليات التمويل التعويضي التي ستُنشأ في المستقبل ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مصادر عدم الاستقرار. كما ينبغي لهذه الآليات أن تُتيح إجراء التحويلات بصورة تلقائية وسريعة. ويُفضل أن تراعي التغيرات في صافي حصائل الصادرات بدلاً من التغيرات في الأسعار العالمية. وبالنظر إلى أن للأسر المعيشية والتعاونيات دوراً نشطاً تؤديه، فينبغي أن تُتاح لها أدوات لإدارة المخاطر من خلال صندوق مستقل يحصل على دعم من المخطط التعويضي والحكومة. كما أن شبكات الأمان التي تُساعد المزارعين على التعامل مع المخاطر تتسم بأهمية كبيرة. وعُرضت حالة البلدان التي هي مستوردة صافية للسلع الأساسية، بدلاً من البلدان المعتمدة على

صادرات السلع الأساسية، مع الإشارة إلى حالة النفط على وجه التحديد. واقترح أن يعزز الأونكتاد ما يضطلع به من عمل تحليلي بشأن مخططات التمويل التعويضي، بما في ذلك ضمن السياق المحدد لقطاع الطاقة.

٧٤- وعرض نائب الممثل الدائم لأوغندا تقرير اجتماع الخبراء المعني بمشاركة البلدان النامية في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية. وقال إن التكيف مع التغيرات في اقتصاد الطاقة سيكون صعباً وسيثير تحديات بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولكن هذه الحالة الجديدة تنطوي أيضاً على فرص من حيث تشجيع زيادة تنويع الاستثمارات في قطاع الطاقة والحد من الفقر. ويمكن استخدام سياق ارتفاع الأسعار كقوة دافعة لتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال استخدام مصادر بديلة ومتجددة للطاقة والتعاون فيما بين المنتجين والمستهلكين.

المنافسة التفاعلية بشأن "الطاقة": تعزيز الحوار الدولي وتحسين المصادر المختلطة للطاقة"

٧٥- لوحظ أن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى تسارع وتيرة النقاش العالمي بشأن الطاقة. وعلى الرغم من أن الأسعار تظل تُشكل مسألة هامة، فإن لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والاحتراق العالمي أهميتهما أيضاً على المدى الطويل. والمواءمة بين أهداف البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة للنفط تتطلب الدخول في حوار لا بين المنتجين والمستهلكين فحسب وإنما أيضاً بين المستهلكين في تجمعات البلدان الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتم التشديد على الأهمية الاستراتيجية للطاقة في التنمية والحاجة إلى التعاون الإقليمي في قطاع الطاقة في أفريقيا. كما تم التشديد على دور البدائل في خليط مصادر الطاقة وذلك في سياق ارتفاع أسعار النفط. ولوحظ أن مصرف الاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والأونكتاد قد قاما بإنشاء صندوق لدعم تمويل إنتاج الوقود الأحثائي في غرب أفريقيا على امتداد سلسلة العرض بأكملها، وقد كان المشروع الأول في هذا الإطار هو مشروع زراعة الجتروفا في غانا. وهناك طاقة محتملة لدفع التنمية في هذا المجال شريطة إقامة روابط بالاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من أن أنواع الوقود الأحثائي تُشكل قطاعاً جديداً يحتاج إلى تطوير، فإن الممارسات الجيدة لهذا القطاع قد ثبتت بالفعل.

الفصل الخامس

الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية (البند ٤ من جدول الأعمال)

٧٦- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثيقتان التاليتان:

"الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية: مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/83)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بالقطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية: قطاع الطاقة" (TD/B/COM.1/EM.31/3).

٧٧- ووفقاً لنتائج استعراض منتصف المدة الذي أجراه الأونكتاد الحادي عشر، عرضت الأمانة أيضاً نظامها الجديد للمعلومات عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عملاً جارياً.

الحواجز غير التعريفية

٧٨- استمعت اللجنة إلى عرض قدمته الأمانة حول حالة العمل المضطلع به بشأن الحواجز غير التعريفية في أعقاب قيام الأمين العام للأونكتاد بإنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية. وفي الاجتماع الأول الذي عقده هذا الفريق (جنيف، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦)، اقترح الأعضاء استخدام قاعدة بيانات نظام المعلومات التجارية كأساس لإنشاء قاعدة بيانات أشمل بشأن الحواجز غير التعريفية. كما اقترح أن يتم جمع المعلومات لا من المصادر الرسمية في البلدان التي تفرض التدابير فحسب إنما أيضاً من خلال إجراء دراسات استقصائية مع الجهات التجارية التي تواجه حواجز غير تعريفية. وتم تحديد ثلاث فئات من الاستخدامات النهائية هي: (أ) المفاوضات التجارية ووضع المعايير؛ و(ب) البحث والتحليل؛ و(ج) بناء القدرات في البلدان النامية. واتفق فريق الشخصيات البارزة على إنشاء فريق دعم متعدد الوكالات من أجل توفير المواد التقنية لدعم عمله الموضوعي. وبناء على دعوة من الأمين العام للأونكتاد، وافقت الوكالات التالية على الانضمام إلى فريق الدعم المتعدد الوكالات: منظمة الأغذية والزراعة؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ والبنك الدولي؛ ومنظمة التجارة العالمية. وقد عُقد الاجتماع الأول لفريق الدعم في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وبالإضافة إلى أعضاء فريق الدعم، دُعيت لجنة الولايات المتحدة للتجارة الدولية، ودائرة البحوث الاقتصادية التابعة لوزارة الزراعة في الولايات المتحدة إلى الحضور لعرض تجربتهما وشواغلهما. كما شارك في الاجتماع خبيران من الخبراء الأكاديميين في مجال التجارة.

٧٩- وقد تم الاتفاق، في اجتماع فريق الدعم، على أن تعريف الحواجز غير التعريفية ينبغي أن يكون تعريفاً واسعاً يشمل جميع التدابير المتصلة بالسياسة التجارية، دون النظر مسبقاً في ما إذا كان التدبير قد فرض تحدياً لغرض تقييد الواردات أو حماية رفاة المستهلكين. كما اتفق على استخدام نظام الترميز التابع للأونكتاد كأساس

لوضع تصنيف جديد للحواجز غير التعريفية. وقدم الأونكتاد عرضاً بشأن إمكانية إنشاء "بوابة" إلكترونية على شبكة الإنترنت كآلية لجمع البيانات المتوفرة وكذلك الجديدة بشأن الحواجز غير التعريفية وإتاحة وصول المستخدمين إليها بحرية، كما عرض الأونكتاد مفهوماً يتعلق بجمع البيانات من المصدرين والمستوردين على السواء من خلال شبكة الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، عرض الأونكتاد التصنيف المُحدث للحواجز غير التعريفية في إطار نظام المعلومات التجارية من أجل إبداء التعليقات عليه. وبالنظر إلى أن جمع البيانات عن الحواجز غير التعريفية يتطلب قدراً كبيراً من الموارد (الموارد البشرية، والموارد اللازمة لتطوير البرمجيات وصيانة الأجهزة)، فقد اقترح تنفيذ مشروع تجريبي يشمل في البداية عدداً قليلاً من البلدان، وطلب توفير التمويل من المانحين. وسوف تجري مناقشة مقترحات الأونكتاد هذه في الاجتماع الثاني لفريق الدعم في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في مقر منظمة الأغذية والزراعة في روما.

٨٠- ولاحظت اللجنة بقلق أنه قد حدث منذ عام ١٩٩٥ زيادة كبيرة في عدد الحواجز غير التعريفية التي تُعرض للخطر جهود تحرير التعريفات الجمركية بصورة عامة وتؤثر على الإمكانيات التصديرية للبلدان النامية بصورة خاصة. فعلى سبيل المثال، تم تسجيل زيادة بسبعة أضعاف في عدد بعض الحواجز غير التعريفية مثل التدابير التقنية التي تفرضها الحكومة ومنها مثلاً متطلبات الاختبار والحصول على شهادات اعتماد المنتجات. وشدد المشاركون على أن معالجة الحواجز غير التعريفية التي تؤثر على جميع أشكال التجارة وعلى جميع البلدان ينبغي أن تُشكّل مجالاً من المجالات ذات الأولوية للتعاون الدولي المكثف. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن تأييدها الكامل للعمل الذي يضطلع به فريق الشخصيات البارزة المعني بالحواجز غير التعريفية الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد وفريق الدعم المتعدد الوكالات التابع له، ورحبت اللجنة باعتبار قاعدة بيانات نظام المعلومات التجارية الأداة المحركة لهذا النشاط الهام.

القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية

٨١- استمعت اللجنة إلى عرض لتقرير اجتماع الخبراء الثالث الذي واصل عملية استعراض القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية وتناول قطاع الطاقة. وينبغي إيلاء الأولوية لعدد من مسائل السياسة العامة. فعلى المستوى الوطني، اعتبر أن صياغة استراتيجيات وطنية في مجال الوقود الأحفوري، بما في ذلك لأغراض الأمن الغذائي، تتسم بالأهمية وذلك بعد النظر بتمعن في عدد من المسائل الهامة، ومنها مثلاً المستخدمون النهائيون لإنتاج الوقود الأحفوري، والمتطلبات من حيث الأراضي، وتكنولوجيا التحويل، والتأثيرات الاقتصادية والبيئية، والحوافز الحكومية والاستثمار في الهياكل الأساسية للتوزيع. وفيما يتعلق بالنفط والغاز، ثمة حاجة لتشجيع استخدام المكاسب الطارئة استخداماً موجهاً نحو التنمية وتجنب تأثيرات "منحنى الموارد" من خلال زيادة المحتوى المحلي وتطوير الروابط بسائر القطاعات. وعلى المستوى الدولي، من المهم تنويع حوافز الاستثمار في قطاع الطاقة، وتوفير تسهيلات التأمين وإجراء حوار شفاف بين المنتجين والمستهلكين. وفيما يتعلق بأنواع الوقود الأحفوري، من الضروري أن يكون هناك نظام تجاري أكثر تحراً وعملية منصفة لوضع المعايير، فضلاً عن استخدام آلية التنمية النظيفة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو في اجتذاب الاستثمارات الجديدة في التكنولوجيا ونقلها إلى البلدان النامية. وفيما يتعلق بالنفط والغاز، وبخاصة في أفريقيا، تجدر مواصلة النظر في أهمية التعاون الدولي لوضع سياسات

لمساعدة المستوردين الذين يواجهون ارتفاع وتقلب الأسعار، بما في ذلك التمويل التعويضي والتعاون بين المستوردين والمنتجين. وينبغي للأونكتاد أن يعزز الجهود التي يبذلها في مجال الطاقة والتجارة والتنمية المستدامة.

٨٢- وأشادت اللجنة بالمبادرة المشتركة بين الأونكتاد وشركة فيليبس بشأن قطاع الإلكترونيات في الجنوب الأفريقي وشجعت الأونكتاد على النظر في اتخاذ مبادرات مماثلة في قطاعات دينامية أخرى وفي بلدان نامية أخرى، وكذلك في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

اتجاهات في التدفقات التجارية والتعريفات الجمركية

٨٣- لوحظ أن نمو الصادرات العالمية في عام ٢٠٠٦ قد أدى إلى زيادة نمو الناتج العالمي بما يزيد عن الضعف. وهذا يدل على تزايد تعمق عملية التكامل الاقتصادي العالمي. وقد كانت الدينامية التي تميزت بها تجارة البلدان النامية على مدى السنوات القليلة الماضية لافتة للنظر؛ فقد بلغ نموها ما يقارب ضعف نمو التجارة العالمية. وتم الترحيب بقاعدة البيانات الجديدة التي أنشأتها الأمانة بشأن التجارة فيما بين بلدان الجنوب، وهي أول قاعدة بيانات من نوعها. وهي تتضمن معلومات ذات سلاسل زمنية بشأن تدفقات التجارة الثنائية فيما بين البلدان النامية على أساس مفصل من حيث المنتجات ضمن خانات تتألف من ستة أرقام في إطار النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترميزها. وينبغي للأونكتاد أن يوسع ويُعمق نطاق عمله البحثي والتحليلي فيما يتعلق بديناميات التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما بشأن بعض القضايا كأتماط تطور "الجغرافيا" التجارية الجديدة، والقطاعات الجديدة والدينامية للتجارة بين بلدان الجنوب، وزيادة أوجه التكامل التجاري فيما بين بلدان الجنوب. كما ينبغي للأونكتاد أن يقوم، على أساس منتظم، بنشر البيانات والتحليلات بشأن التجارة بين بلدان الجنوب.

٨٤- وفيما يتعلق بالاتجاهات التعريفية، تم التسليم بأن التعريفات قد انخفضت على نطاق العالم في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن البلدان المتقدمة لا تزال تفرض تعريفات أعلى على البلدان النامية وأقل البلدان نمواً مقارنة بالتعريفات المطبقة على التجارة فيما بين البلدان المتقدمة نفسها، وهذا يؤثر على إمكانات وصول شركائها التجاريين من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً إلى الأسواق. ولا يزال بعض أهم واردات البلدان المتقدمة من أقل البلدان نمواً يواجه تعريفات عالية نسبياً تتكون معدلها من رقمين. ويظل التصاعد التعريفي يمثل شاغلاً هاماً بالنسبة للبلدان النامية.

٨٥- ولوحظ أن التوقعات المتعلقة بتخفيض التعريفات المتصلة بالمنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية في إطار جولة الدوحة لا تزال غير مؤكدة، بينما تجري في الوقت نفسه مشاورات مكثفة ومفاوضات متعددة الأطراف. وتم التسليم بالحاجة إلى بلوغ مستوى معقول من الطموح من الناحية التجارية فيما يتصل بإمكانية وصول المنتجات الزراعية وغير الزراعية إلى الأسواق، وتم التشديد على أحد التحديات الهامة التي تواجه المفاوضين، وهو التحدي المتمثل في مجازة هذا الطموح بطريقة متوازنة وتناسبية وبما يتوافق مع مبدأ المعاملة الخاصة والتمايزة ومبدأ "المعاملة بالمثل على أساس غير كامل" لصالح البلدان النامية.

٨٦- وأعاد بعض المشاركين تأكيد التزامهم فيما يتصل بالجولة الجديدة من المفاوضات في إطار النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، ولاحظوا مع التقدير الدعم الذي تقدمه الأمانة لهذه المفاوضات.

الفصل السادس

التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٨٧- عرضت على اللجنة، لأغراض نظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية - مذكرة معلومات أساسية من إعداد أمانة الأونكتاد"
(TD/B/COM.1/85)؛

"تقرير اجتماع الخبراء المعني بتعميم الوصول إلى الخدمات" (TD/B/COM.1/EM.30/3)؛

"تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بالخدمات اللوجستية" (TD/B/COM.1/AHM.1/3).

٨٨- اعتبر الممثلون أن موضوع اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات هو موضوع وثيق الصلة بالتنمية. وقد سلّطت مذكرة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة (TD/B/COM.1/85) الضوء على: ١- الاتجاهات الاقتصادية؛ و٢- الاتجاهات في اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات وأسبابها؛ و٣- نهج اتفاقات التجارة الإقليمية إزاء التحرير والتعاون؛ و٤- العلاقة بين الإقليمية وتعددية الأطراف. وكانت نوعية المذكرة التي أعدتها أمانة الأونكتاد موضع إشادة، وهي مذكرة تُحلل القضايا المعقدة والحساسة تحليلاً شاملاً ومتوازناً. وأشار إلى أن هذا العمل التحليلي ينبغي أن يتواصل بالنظر إلى كون الأفكار المطروحة أفكاراً جديدة وإلى جدوى البحوث والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. كما أُشيد بالأونكتاد لقيامه بمساعدة البلدان النامية في: ١- إجراء عمليات التقييم؛ و٢- العمليات المتصلة باتفاقات التجارة الإقليمية سواء فيما بين بلدان الجنوب (مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) أو فيما بين الشمال والجنوب (مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية بين مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي)؛ و٣- تعزيز التعاون بين التجمعات الإقليمية في مجال الخدمات.

٨٩- وتم عرض الملخصات التي أعدها رئيساً اجتماعي الخبراء اللذين عُقدتا في عام ٢٠٠٦ (بشأن تعميم الوصول إلى الخدمات، تشرين الثاني/نوفمبر؛ وبشأن الخدمات اللوجستية، تموز/يوليه). ووجه المشاركون الاهتمام إلى العلاقة القوية بين الحد من الفقر وتعميم الوصول إلى الخدمات، ودور الحكومات، والحاجة إلى انتهاز أنسب السياسات. وشددوا على أهمية الخدمات اللوجستية بالنسبة للقدرة التنافسية للبلدان واندماجها في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى ما تواجهه البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من قيود في جانب العرض. ولكي يكون التحرير مفيداً، هناك شروط مسبقة يجب استيفاؤها فيما يتعلق بالتنظيم والهياكل الأساسية والتكنولوجيا والموارد البشرية. واعتبر كلا الاجتماعين مفيدتين جداً في تقديم إسهامات في صياغة السياسات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وأعرب عن تقدير للنهج الابتكاري والشامل الذي اتبعه الاجتماعان (من خلال إشراك المسؤولين عن التنظيم، وواضعي السياسات، والمجتمع المدني، والمفاوضين التجاريين). وطلب الاضطلاع بمزيد من العمل في هذه المجالات.

٩٠- وبالنظر إلى نمو الخدمات وما تتسم به من أهمية في التنمية والتجارة، فقد اعتُبر أن من الضروري أن تؤدي إلى مكاسب إقليمية ملموسة. وأشار إلى أن تجارة الخدمات داخل البلدان النامية تتم بصورة رئيسية على المستوى الإقليمي مصحوبة بتكاثر اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والأقليمية، مع تزايد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية المعقودة بين بلدان الجنوب. وأشار إلى أن أسباب عقد اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية، فهي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية (مثل التنمية والاستقرار والأمن والأهداف الجيوسياسية واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر)، وهي أهداف لها دور هام (كما في الاتحاد الأوروبي). ويظهر استعراض لاتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات (السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة للمحروط الجنوبي (السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية)، والجماعة الكاريبية، ورابطة دول جنوب شرقي آسيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الأوروبية، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية) وجود فوارق وسمات مشتركة فيما بينها. ويمكن تمييز ثلاثة نهج في هذا المجال: نهج الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات الذي يشتمل على أربعة أساليب توريد؛ ونهج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الذي يشتمل على فصل مستقل خاص بالاستثمار؛ والنهج الأوروبي الذي يُشكل فيه تحرير تجارة الخدمات جزءاً من الاندماج الأعمق. وأشار إلى أن العديد من اتفاقات التجارة الإقليمية هي اتفاقات ذات نطاق شامل ولكنها تستثني القطاعات الحساسة؛ وهي تعتمد نهجاً متدرجاً لإزالة التحرير (المفاوضات/التنفيذ على فترات زمنية)؛ وهي تختلف من حيث طرائق التحرير (قوائم إيجابية/سلبية). وفي حين أن كلا النهجين يمكن أن يفضيا إلى نفس الدرجة من التحرير، فإن نهج القائمة السلبية يتطلب مستوى أعلى من القدرة لدى البلدان المتفاوضة، مع وجود تحديات خاصة تواجه البلدان النامية التي لا يزال يتعين فيها وضع الأطر التنظيمية. وقد أفضت اتفاقات التجارة الإقليمية بين الشمال والجنوب إلى تعميق التكامل، حيث إن العديد من هذه الاتفاقات يشمل "جيلاً جديداً من القضايا" (الاستثمار والمشتريات الحكومية والمنافسة).

٩١- وأشار إلى أن عملية تحرير تجارة الخدمات تتجاوز مفهوم تحرير "السلع" التقليدي، حيث تتخذ الحواجز التجارية شكل التنظيم المحلي. وبالتالي فإن تحرير التجارة المعزز للتنمية يتطلب الاعتراف بدور التنظيم، بما في ذلك خصائصه القطاعية المحددة. ويمكن لاتفاقات التجارة الإقليمية أن تُيسر عملية التنظيم وبناء المؤسسات وقطاعات الخدمات التنافسية، ولكن ثمة حاجة لبناء القدرات ولإنشاء آليات تعاونية، ولا سيما في سياق التعامل بين الشمال والجنوب، ومن ذلك مثلاً، اتفاقات الاعتراف المتبادل أو السياسات المتصلة بالمنافسة والضمان الاجتماعي والازدواج الضريبي أو تنمية الأسواق الإقليمية. واتفاقات التجارة الإقليمية تُيسر أنشطة الأعمال التجارية داخل الأقاليم، وهناك بعض اتفاقات التجارة الإقليمية التي أخذت تتجه نحو مواءمة الأطر التنظيمية الوطنية.

٩٢- وقد أحرز بعض اتفاقات التجارة الإقليمية تقدماً في اتجاه تيسير حركة التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين. والنهج المتبعة في هذا المجال تشمل نهج الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (التغطية الشاملة لحركة التنقل المؤقتة لموردي الخدمات ولكن مع التزامات انتقائية فيما يخص التحرير)؛ ونهج اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (الذي يركز على الأفراد ذوي المؤهلات العالية)؛ ونهج السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي (الاندماج الأشمل لأسواق العمل). وفي حين أن الاندماج الاقتصادي الأعمق، ومستويات التنمية المتماثلة، والقرب الجغرافي، هي أمور تُيسر حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين، فإن التحرير ضمن مناطق اتفاقات التجارة الإقليمية يمكن أن يفضي إلى تشديد الرقابة على الحدود الخارجية. والمكاسب الإنمائية التي تتحقق من خلال حركة تنقل الأشخاص

الطبيعيين تتطلب إجراء تحليل للسياسات العامة من أجل تيسير حركة التنقل وتشجيع عودة المهاجرين والحد من نزوح الأدمغة وكلفة التحويلات المالية ومعالجة القضايا الاجتماعية. وتم التشديد على الحاجة إلى زيادة تيسير حركة تنقل الأشخاص الطبيعيين.

٩٣ - وبحثت اللجنة التجارب المتصلة باتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات، وانعكاساتها على المحادثات المتعلقة بالخدمات في إطار برنامج عمل الدوحة، والعلاقة بين تعددية الأطراف والإقليمية. وبالنظر إلى أن شروط الوصول إلى الأسواق بموجب حكم الدولة الأكثر رعاية تُحدد مستوى الأفضليات التي يمكن منحها في السياق الإقليمي، فإن اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات تترع إلى تجاوز نطاق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. ويضاف إلى ذلك أن التعهد بالتزامات إضافية علاوة على الالتزامات المنصوص عليها بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات هو شرط رئيسي من شروط المادة الخامسة من الاتفاق. وبالرغم من وجود فوارق، فإن التزامات البلدان في إطار اتفاقات التجارة الإقليمية تفوق التزاماتها بموجب الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أو عروض جولة الدوحة وتفضي عادة إلى التحرير الفعلي. وبعضها يجمع بين التزامات بالتحميد مع إدراج قائمة إيجابية. وأولي اهتمام لمسالة التسلسل بين إصلاح السياسة العامة على المستوى الوطني، والأطر التنظيمية التكميلية، والتعزيز اللاحق لعملية التحرير في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات/اتفاقات التجارة الإقليمية. وتثير اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات تحديات كما أنها تتيح فرصاً (مثل تأثير مزايا "المتحرك" الأول في القطاعات التي تنطوي على مستوى عالٍ من التكاليف الهائلة؛ وقيود الموارد فيما يتصل بالمفاوضات المتعددة؛ والروابط بين النظم المتعددة الأطراف والنظم الإقليمية، مثل تحرير أسلوب التوريد ٤ على المستوى الإقليمي مع ما يترتب على ذلك من آثار على الجهود المتعددة الأطراف أو على إضافة قضايا جديدة).

٩٤ - ولوحظ أن تجارة الخدمات فيما بين بلدان الجنوب لا تزال تنمو مع تزايد عدد ما يكملها من اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب. وهذه الاتفاقات تؤدي دور المختبرات التي تُختبر فيها عملية التحرير، وهي تسمح ببذل جهود تعاونية مشتركة بين البلدان ذات الخصائص المتماثلة من حيث لوائحها التنظيمية وقدراتها التوريدية ومناحيها الثقافية، وهي تُحقق وفورات حجم وتُعزز القدرات التوريدية وتدعم الصناعات الجديدة الناشئة؛ وتوفر أداة لاستغلال فوائد التجارة فيما بين بلدان الجنوب. واتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان الجنوب تُمثل منطلقات للتحرير المتعدد الأطراف أو التحرير من قبل أطراف ثالثة (مثل اتفاقات الشراكة الاقتصادية). وفي حين أن البلدان الأعضاء في مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ ليست مستعدة جميعها لإدراج الخدمات في إطار عملية اتفاقات الشراكة الاقتصادية التي ستُبرم بحلول عام ٢٠٠٧، فإن تلك البلدان المستعدة لأن تفعل ذلك تُشدد على أهمية الأخذ بنهج القائمة الإيجابية. وأشار إلى أن أي اتفاق بين الشمال والجنوب ينبغي أن يكون إيجابياً بالنسبة للتنمية، حيث تتمثل العناصر الرئيسية في المعاملة الخاصة والتمايزة الفعالة/العملية، وبناء القدرات، وإتاحة الوصول الحقيقي إلى الأسواق فيما يتعلق بالقطاعات/أساليب التوريد التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، وبخاصة أسلوب التوريد ٤. وبالنظر إلى أن قطاعات الخدمات في البلدان النامية هي قطاعات حديثة النشأة، فإن فتح أسواق الشمال - الجنوب على أساس متبادل قد يؤثر على الفوائد التي يتوقع جنيها من خلال اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب.

٩٥- ويرى البعض أن التحرير المتعدد الأطراف يكون أنجع ما يكون عليه في سياق تحرير التجارة العالمية؛ بينما يرى آخرون أن اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات تتسم بقدر أكبر من الدينامية ويمكن أن تُشكل نقطة انطلاق للتحرير المتعدد الأطراف - فعلى سبيل المثال، تتمتع البلدان التي توجد لديها اتفاقات تجارة إقليمية بمزايا في المفاوضات المتعددة الأطراف، لأن بإمكانها أن تُحدد بشكل أسهل تدابيرها المتصلة بالتحرير. وأشير إلى أنه يصعب قياس عملية تحرير الخدمات قياساً كميّاً وإلى وجود نقص في البيانات - المعلومات بشأن تنفيذ اتفاقات التجارة الإقليمية. واعتُبر أن النظر في الجوانب المتصلة بالوصول إلى الأسواق ليس كافياً؛ بل إن ثمة حاجة إلى النظر أيضاً في الفوائد التي تتحقق من خلال الاستثمار، والتكنولوجيا، وأساليب التوريد ٤، وآليات التعاون. وفيما يتعلق بقواعد المنشأ الخاصة بالخدمات، أُشير إلى أن هناك صعوبات تقنية محددة تشمل أوجه الغموض المتصلة بـ "العمليات التجارية الكبيرة". وفيما يتصل بالاتساق في إطار المادة الخامسة، أُثير سؤال حول ما إذا كانت اتفاقات التجارة الإقليمية تستبعد أسلوباً من أساليب التوريد يكون متوافقاً مع المعاملة الخاصة بالتمايز (تُحدد قواعد منظمة التجارة العالمية الشروط التي يُسمح بموجبها بتطبيق اتفاقات التجارة الإقليمية ولكن هذه القواعد تفتقر إلى الوضوح؛ ففيما يخص "الشمولية القطاعية الكبيرة"، على سبيل المثال، "لا يجوز أن يتم مسبقاً استبعاد أي أسلوب من أساليب التوريد"). وأقترح أن يتم توضيح قواعد منظمة التجارة العالمية بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية، وأشير إلى الإمكانيات التي تنطوي عليها آلية الشفافية.

٩٦- ومن أجل تحقيق مكاسب إنمائية من اتفاقات التجارة الإقليمية في مجال الخدمات، ثمة حاجة لضمان وجود علاقة تقوم على التآزر بين النظم المتعددة الأطراف والنظم الإقليمية (ومن ذلك مثلاً التصدي للتحديات التي يثيرها نهج "وعاء السباغيتي" عن طريق تجنب التفتت وتعزيز التماسك)، مما يتطلب فهماً أوضح للاتجاهات الإقليمية وأثرها على التنمية (ومن ذلك مثلاً توافر البيانات، والتقييمات التنظيمية، وتحسين فهم الآثار الإنمائية لاتفاقات التجارة الإقليمية). وطلب توفير الموارد للأونكتاد لمساعدة البلدان النامية في التعامل مع اتفاقات التجارة الإقليمية بطريقة مستنيرة؛ وتدعيم اتفاقات التجارة الإقليمية فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من أجل بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والتوريدية؛ وتعزيز التماسك بين تحرير تجارة الخدمات على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية وبين مختلف المبادرات الإقليمية.

الفصل السابع

التجارة والبيئة والتنمية (البند ٦ من جدول الأعمال)

٩٧- كان معروضاً على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند الوثيقتان التاليتان:

"التجارة والبيئة والتنمية - مذكرة معلومات أساسية مقدمة من أمانة الأونكتاد" (TD/B/COM.1/86)؛

"تقرير حلقة العمل النهائية لمشروع الأونكتاد الممول من وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بشأن "بناء القدرات من أجل تحسين رسم السياسات والتفاوض بشأن القضايا التجارية والبيئية الرئيسية"، والدورة السنوية لعام ٢٠٠٦ لفرقة العمل الاستشارية التابعة للأونكتاد المعنية بالمتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق، جنيف، ٣-٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦" (UNCTAD/DITC/TED/Misc/2006/1).

٩٨- فيما يتعلق بموضوع المفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات البيئية، فإن التحدي الرئيسي الذي واجه المفاوضات المنصوص عليها في الفقرة ٣١`٣ من إعلان الدوحة الوزاري هو التقريب بين ثلاثة أهداف لتصبح متضافرة، وهي: الاستدامة البيئية، والتنمية، وتحرير التجارة. والمواقف التفاوضية الراهنة قوامها مجموعة واسعة من النهج. وكان بعض أعضاء منظمة التجارة العالمية مصرين على اتباع نهج عملي وقائم على العرض إلى حد كبير في طرح قوائم محددة ذاتياً من السلع البيئية من أجل مفاوضات تخفيض التعريفات في ميدان وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وسعى أعضاء آخرون إلى اتباع مسارات تفاوضية ومعالم جديدة قد تفضي إلى النهوض بالولاية على أكمل وجه وتجسد تماماً مطالب وأوليات البلدان لنامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وكان ثمة حالات عدم تناظر بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وكان كثير من السلع المطروحة على طاولة التفاوض يعتمد اعتماداً كبيراً على التكنولوجيا، وعلى قدر لا يستهان به من القيمة المضافة. ولا يمكن لفكرة وضع "قائمة حية" إلا أن تكرر حالات عدم التناظر هذه. وثمة مسائل لم تعالج على النحو الصحيح في المفاوضات وبإمكانها إقامة قدر من التوازن، ومنها، على سبيل المثال، إدراج منتجات مفضلة بيئياً، كالوقود الأحثائي بأنواعه والمنتجات الزراعية والمنتجات القائمة على المعرفة التقليدية والمندرجة في مجموعة المنتجات المشمولة [في نظام الأفضليات المعمم]. ومن بين العناصر الهامة الأخرى الغائبة والتي بإمكانها إعادة التوازن إلى الرزمة الحواجز غير الجمركية، وتمويل التكنولوجيا والإعانات، وحقوق الملكية الفكرية، ونقل التكنولوجيا.

٩٩- وبصرف النظر عن النهج التفاوضي الذي ساد المداولات، فسوف تترتب عليه نتائج بعيدة الأثر على الأجل الأطول. والمخاطرة تكمن في غياب المعايير، الأمر الذي قد يفضي إلى تشكيل سابقة، وتقديم الموضوع بشكل غير واف في جولات تحرير التجارة، مع ما سترتب على ذلك من آثار في الجولات اللاحقة، والميل إلى تناول هذه المسألة على أساس القوة التفاوضية.

١٠٠- إن إمكانية إحراز تقدم مفاجئ في الشهرين القادمين تؤثر في توقيت ما يمكن عمله على الأجل القصير. وفي حال ما إذا لم تُعد عملية تفاوضية متقنة تشكل خياراً مطروحاً، هل يكون بإمكان الأعضاء أن يقبلوا بشيء أقل من التعامل مع الولاية برمتها مع الحفاظ في الوقت ذاته على فرصهم في حصيلة تناظرية ومحايدة؟ وارتئي ألا

يتفاوض أعضاء منظمة التجارة العالمية على الأهداف والغايات لأن ذلك سيقدم عقبات إضافية. فينبغي لهم بدلاً من ذلك أن يتفاوضوا على السلع التي قد يمكن اعتبارها بيئية. ويمكن اعتبار الولاية ولاية بسيطة وواضحة. ومن الواضح أنها تنطرق إلى أهداف إنمائية أخرى، من بينها أهداف الأمم المتحدة، والمجال متاح لمختلف الوكالات والمنظمات غير الحكومية لمعالجتها؛ غير أنه لا ينبغي اعتبار الولاية دواءً لكل داء اجتماعي وبيئي.

١٠١- ويمكن استخدام الأهداف الإنمائية للألفية مرجعاً ثم ترجمتها تسلسلياً إلى أهداف تفاوضية. وهناك كثير من الأهداف البيئية يمكن بلوغها ويتعين استخلاصها من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي: الإمداد بمياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي، والمرافق الصحية، وتصريف مياه المجاري، والتخلص من النفايات، والطاقة المتجددة. وإضافة إلى ذلك، فإن الإجراءات التي يقرر أعضاء منظمة التجارة العالمية اتخاذها يمكن ربطها بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١٠٢- وهناك حلقة مفقودة بين ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في مجال وضع المعايير وبين المفاوضات التي تجري في محافل أخرى، وتحديدًا في منظمة التجارة العالمية. ويلزم رؤية المسائل التقنية من منظور أعرض، مع مراعاة العمليات الأخرى والحركات الأخرى. هذا أمر مهم في سياق إصلاح الأمم المتحدة والأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر وأعمال المتابعة لمؤتمر التمويل من أجل التنمية.

١٠٣- وما يؤديه الأونكتاد من دور في تقديم الدعم الفني للمفاوضات يعتبر أمراً هاماً بوجه خاص. فالأونكتاد هو المنظمة ذات الحضور الأكبر، ليس بالروح فقط، بل بشكل ملموس أيضاً، بالتنسيق وإسداء المشورة والإعلام، مساعداً البلدان النامية على اكتساب الخبرة الضرورية والاطلاع على الخبرات المكتسبة في عمليات ومحافل أخرى ذات صلة. وشدد العديد من المتحدثين على وجوب أن يظل الأونكتاد مساهماً رئيسياً وأن ينهض بدور رائد في إضفاء المنظور الإنمائي على تلك المفاوضات. ونظراً لأنه المنظمة المراقبة الأساسية، ينبغي زيادة تقريره إلى حركات التفاوض. وارثي أنه، نظراً لبلوغ المفاوضات مرحلة متأخرة، ينبغي للأونكتاد أن يركز على مسائل التجربة العملية، من قبيل تحديد المنتجات التي تهم البلدان النامية، وبوجه عام، مساعدة الوفود على اكتساب معرفة فردية عما يكون في خدمة مصالحها الفضلى وكيفية ترجمة تلك المصالح إلى مقترحات تفاوضية. ونوهت اللجنة باستعراض البيئة والتجارة المرتقب إصداره والذي سيتناول القضايا المطروحة في هذه الدورة.

١٠٤- وفيما يتعلق بالتحديات الإنمائية والتجارية القائمة والفرص السانحة في مجال تغير المناخ، أكد المشاركون أنه، وفقاً لتقارير التقييم التي أعدها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن خطى الاحترار العالمي آخذة في التسارع بفعل النشاط البشري. وفي ضوء الأثر السلبي الذي ما برح يخلفه تغير المناخ وما سيخلفه بازدياد في البيئة وفي الاقتصاد وفي الفرص الإنمائية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء، وفي نهاية المطاف في أنشطة البشرية جمعاء وفي رفاه الشعوب قاطبة، يجري السعي إلى إيجاد سبل للتصدي لذلك على سبيل الاستعجال من خلال نظام تغير المناخ. فتغير المناخ هو فعلاً أحد التحديات السياسية والتقنية والمجتمعية الرئيسية التي يواجهها هذا القرن. وعلاوة على ذلك، فإن قدرات البلدان على التصدي لآثار تغير المناخ متباينة - حيث إن أفقر البلدان هي الأقل قدرة على إيجاد سبل وافية - والأوضاع الجغرافية تجعل بعض البلدان أكثر عرضة من غيرها للمخاطر.

١٠٥- غير أن التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وتغيير منظومات الطاقة واستراتيجيات الاستثمار هو عملية شاقة وطويلة. ويتوقع أن ينمو الطلب العالمي على الطاقة بنسبة ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وسيظل الوقود

الأحفوري بأنواعه يهيمن على خليط الطاقة. وستزداد انبعاثات غازات الدفيئة التي منشؤها البلدان النامية نتيجة للعملية الإنمائية والنمو السكاني في تلك البلدان. واتفق الجميع على أن تدابير التصدي لتغير المناخ ينبغي ألا تعوق التنمية وألا تمنع البلدان النامية من تحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي والتقليل من الفقر. وبإمكان الاستثمارات في الطاقة الخضراء أن توفر سبيلاً مناسباً من أجل التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. وعلى نقيض فكرة شائعة، فإن البلدان النامية عاكفة على تطبيق إجراءات حازمة في هذا الاتجاه. وسيقت كأمثلة على ذلك البرازيل بوصفها أكبر منتج للإيثانول في العالم، والهند بوصفها لاعباً قوياً في ميدان الطاقة الريحية، والصين بوصفها من رواد الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

١٠٦- وكُرس قدر كبير من الاهتمام لبروتوكول كيوتو وما فيه من آليات مرونة، وبخاصة آلية التنمية النظيفة، وأشار إلى أن اعتماد بروتوكول كيوتو وبدء نفاذه يمثل خطوة بالغة الأهمية في اتجاه اقتصاد أقل استخداماً واستهلاكاً وطرحةً للكربون، أولاً لأنه، للمرة الأولى، اتفق عدد كبير من البلدان على قطع تعهدات ملزمة قانوناً بتخفيض انبعاثاتها، وثانياً لأن البروتوكول يمهد السبيل لإنشاء سوق للكربون. وستنقضي فترة سريان بروتوكول كيوتو في عام ٢٠١٢، إلا أنه تجري مفاوضات حثيثة لوضع المخططات الافتراضية لمرحلة ما بعد بروتوكول كيوتو. وثبت أن آلية التنمية النظيفة هي أداة قوية من الأدوات السياسية من أجل استغلال كامل الإمكانيات التي تتيحها الفرص الاستثمارية، بما يكفل السبيل الأكثر مردودية لتخفيض الانبعاثات وبما يضمن استخدام التكنولوجيات الخضراء على نطاق واسع. وقد سُجل حتى هذا التاريخ ما مجموعه ٥٦١ مشروعاً، أقرها المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، وهو هيئة مستقلة، كما أن هناك ٦٠٠ مشروع قيد الإعداد. ونفذت آلية التنمية النظيفة حتى الآن مشاريع لتخفيض الانبعاثات بما مقداره ١,٩ مليار طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ومع تجاوز أسعار الكربون العشرة دولارات للطن الواحد، بات هناك إمكانات هائلة لتوجيه استثمارات إلى البلدان النامية من أجل إيجاد مصادر للطاقة الخضراء. وأثبتت البلدان النامية أنها تستخدم آلية التنمية النظيفة بكفاءة، مقترحةً حلولاً إبداعية ومناصرةً مشاريع تنفذ من جانب واحد دون الاعتماد على استثمارات من بلدان متقدمة. غير أن العديد من البلدان النامية، وبخاصة الصغيرة منها وأقل البلدان نمواً، يلزمها مزيد من المساعدة التقنية لجني المنفعة القصوى من آلية التنمية النظيفة. ومن شأن نظام تغير المناخ حاضراً ومستقبلاً أن يتيح فرصة لإيجاد وظائف جديدة وفرصاً تجارية جديدة ولاستحداث منتجات وخدمات وتكنولوجيات جديدة وتسويقها. وينبغي بالتالي للحكومات أن تضع سياسات رامية إلى بلوغ هذا الهدف، وينبغي لها أن توجه رسالة واضحة إلى الصناعة. ونوقشت تجربة البرازيل في مجال الإيثانول. وظهر أن ذلك البلد قد خضع لعملية طويلة من التحسينات التكنولوجية، ما جعله منتجاً بالغ الكفاءة للوقود الأحياي بأنواعه وللتكنولوجيات المتصلة بذلك. وفي الوقت ذاته، نُوه أن القواعد والممارسات التجارية قد تحد من حرية تدفق السلع والخدمات والتكنولوجيات التي قد يتبين أنها ضرورية للبلدان لتمكينها من بلوغ معدلاتها المستهدفة فيما يتعلق بتخفيض الانبعاثات.

١٠٧- وفي الختام، تم التشديد على أن تغير المناخ هو في المقام الأول تحدٍّ إنمائي، ما يجعله مسألة ينبغي للأونكتاد أن يعالجها على سبيل الأولوية. ونوه مندوبو بلدان عديدة بما يجري الاضطلاع به من أنشطة في مجال التعاون التحليلي والتقني في إطار مبادرة الأونكتاد للوقود الأحياي.

الفصل الثامن

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة (البند ٧ من جدول من الأعمال)

١٠٨ - كان معروضاً على اللجنة لأغراض نظرها في هذا البند الوثيقتان التاليتان:

"تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة" (TD/B/COM.1/87)؛

"تقرير عن أنشطة شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية لعام ٢٠٠٦: مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد" (UNCTAD/DITC/Misc/2006/14).

١٠٩ - وأحاطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة عن الأنشطة التي نفذتها في عام ٢٠٠٦ شعبة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.

الفصل التاسع

مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

الاجتماع السنوي الثاني للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية

موجز أعده الرئيس

١٠٩- قام الرئيس الفخري للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية بعرض التقرير عن الاجتماع السنوي الثاني للشبكة، المعقود في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧. وقال إن أنشطة الشبكة وخططها للمستقبل قد نُوقشت في الجلسة الصباحية. وأحيطت المؤسسات الأعضاء علماً بأن مكتب الشبكة قد أُقيم في جنيف بمساعدة من السلطات السويسرية وبدعم من الأونكتاد. وازدادت عضوية الشبكة لتبلغ ١٥ مؤسسة منتشرة عبر آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية في غضون فترة وجيزة من الزمن، وقد تم التنويه بهذه الزيادة مع الارتياح. وعلاوة على ذلك، اتفق على أن تضم عضوية الشبكة مزيداً من الأعضاء من مناطق جغرافية غير ممثلة حتى الآن. وشهد الاجتماع الإطلاق التقني للموقع الرسمي للشبكة على الإنترنت (www.gnexid.org)، وهدفه تحقيق تواجد تنافسي على الإنترنت، وتبادل المعلومات والخبرات، والتدريب (بدعم من الأونكتاد، الذي سيتولى تقديم برامج تُعلّم ذاتي وتُعلّم عن بُعد في مجال السلع الأساسية وتمويل التجارة) وبناء السمعة التجارية، وتيسير تصريف الأعمال التجارية فيما بين المؤسسات الأعضاء.

١١٠- وظهر توافق في الآراء بشأن الأنشطة التي ينبغي للشبكة أن تضطلع بها على الأجلين القصير والمتوسط. ومن بين هذه الأنشطة تصميم برامج لتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة من خلال عمليات بناء القدرات، وبرامج تدريبية من أجل المؤسسات الأعضاء تشمل تبادل الخبرات والموظفين؛ ومحفل مفتوح يعنى بالمواضيع ذات الصلة بالتجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب (يمكن، في الحالة المثلى، إقامته قبل انعقاد الاجتماع السنوي بيوم واحد)؛ واستنباط سبل ووسائل لتمكين محفل الشبكة من العمل كبادرة لتقديم حلول لتطلبات المؤسسات/البلدان الأعضاء واحتياجاتها؛ وتدوين الصفقات التجارية الثنائية في موقع الشبكة على الإنترنت لفائدة وعلم المؤسسات الأعضاء الأخرى.

١١١- وأُقيمت في جلسة بعد الظهر بيانات عن مواضيع تقنية شتى، من بينها قاعدة بيانات الأونكتاد عن التجارة فيما بين بلدان الجنوب والنتائج الأولية التي خلص إليها الأونكتاد عن ظهور بلدان الجنوب على ساحة التجارة الدولية؛ والتحديات الاقتصادية من خلال أدائي الأونكتاد، (Infocomm و Infoshare)، لتبادل المعارف والمعلومات؛ وسبل تحسين فرص حصول المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة على التمويل باستخدامها الكفاءة الإدارية "ضماناً رهيناً" من خلال دراسة حالات عن برنامج خدمات تطوير إدارة المؤسسات التجارية - وهي مبادرة مشتركة بين مركز التجارة الدولية ومصرف الهند للتصدير والاستيراد (Exim Bank India).

١١٢- وكُرست جلسة لتبادل ما لدى المؤسسات الأعضاء من خبرات في مجالي التعاون والتمويل فيما بين بلدان الجنوب. وظهر توافق عريض في الآراء بشأن خطة الأنشطة لعام ٢٠٠٧. واتفق على أن الغرض من الشبكة هو

تعزير الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف المعقودة فيما بين مصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات التمويل الإنمائي، وعلى أنه يُتوقع من هذا التعاون تخفيض تكاليف صفقات التجارة، وحفز الاستثمار عبر الحدود، وتيسير إمكانية حصول الشركات التجارية الجديدة والإبداعية على التمويل، وإتاحة المجال لنمو الأسواق المتخصصة. وأبدي الأمل في أن تتيح الشبكة المنشأة حديثاً للبلدان النامية أن تستفيد من تجارب بعضها البعض وأن تتبادل الممارسات الفعّالة من أجل دخول أسواق جديدة وتمويل السلع والخدمات غير التقليدية ووضع أساليب لمشاطرة المخاطر المتصلة بالاستثمارات.

١١٣- وأبدي أعضاء الشبكة من مختلف القارات حماسهم لما حدث من تطورات أثناء العام المنصرم، وتطلعوا بتلهف إلى رؤية المحفل يصبح عاملاً حفازاً هاماً لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز بوجه خاص على تنمية التجارة والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، ومع مواصلة الأونكتاد تقديم الدعم والتوجيه.

الفصل العاشر

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١١٤ - اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ توصياتها المتفق عليها (انظر الفصل الأول أعلاه)، كما أحاطت علماً بتقارير اجتماعات الخبراء الثلاثة واجتماع الخبراء المخصص، الواردة في الوثائق TD/B/COM.1/EM.32/3 و TD/B/COM.1/EM.31/3 و TD/B/COM.1/EM.30/3 و TD/B/COM.1/AHM.1/3. كما أحاطت علماً بتقرير الاجتماع السنوي الثاني للشبكة العالمية لمصارف التصدير والاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية.

١١٥ - وفي الجلسة ذاتها، قررت اللجنة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال، أن يُبت مجلس التجارة والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة وفي تحديد موعد انعقادها، وأن يُبت كذلك في مواضيع اجتماعات الخبراء.

الفصل الحادي عشر

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١١٦ - قام السيد ميغيل باوتيسستا (الفلبين)، نائب رئيس الدورة العاشرة للجنة التجارية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، بافتتاح الدورة الحادية عشرة للجنة في قصر الأمم بجنيف في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

١١٧ - انتخبت اللجنة في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس: السيد كريستوف غيلوه (فرنسا)

نواب الرئيس: السيد أمبرواز باليما (بوركينافاسو)

السيدة دولسه ما. فاييه (المكسيك)

السيد أحمد خليل نصري (أفغانستان)

السيد بيرييه مرسابل مارتينس (إسبانيا)

السيد دميتري فومتشنيكو (بيلاروس)

المقرر: السيدة دينار هنريكا سينورات (إندونيسيا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١١٨ - أقرت اللجنة في الجلسة ذاتها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.1/81. وعليه، كان جدول أعمال الدورة الحادية عشرة كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - السلع الأساسية والتنمية

٤ - الوصول إلى الأسواق ودخول الأسواق والقدرة التنافسية

٥ - التجارة في الخدمات وآثارها الإنمائية

٦ - التجارة والبيئة والتنمية

٧ - تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها في اللجنة، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

٩ - مسائل أخرى

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

١١٩ - اعتمدت اللجنة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ مشروع تقريرها (TD/B/COM.1/L.33, Add. 1, 2 and 3)، مع مراعاة ما قد يدخل على ملخصات البيانات من تعديلات؛ وقررت تضمين تقريرها ملخصات الرئيس بشأن البنود الأساسية من جدول الأعمال، وأذنت للمقرر أن يضع التقرير في صيغته النهائية، آخذاً في اعتباره أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

حصائل مقترحة إنمائية التوجه، بما في ذلك خيارات السياسات العامة

ألف - السلع الأساسية والتنمية: بغية زيادة مساهمة السلع في التنمية وفي التقليل من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن النظر في الخيارات والإجراءات التالية. *على الصعيد الوطني:* (أ) زيادة القدرة على استيفاء المعايير وضمان الترخيص؛ (ب) تلبية الاحتياجات الخاصة ببلدان محددة في مجالي التمويل وتدارك المخاطر؛ (ج) النهوض بعملية إشراك المزارعين في سلاسل الإمداد لزيادة انخراطهم في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، بطرق من بينها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتنمية الأسواق من خلال إنشاء بورصات للسلع الأساسية، وتقدير المنافع المتوخى جنيها من دخول الأسواق المتخصصة. *على الصعيد الدولي:* (أ) تعزيز التجارة فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الإقليمي في مجال السلع الأساسية؛ (ب) تعزيز التعاون الإنمائي والشراكات الدولية التي تستهدف قطاعات السلع الأساسية.

باء - الوصول إلى الأسواق، ودخول الأسواق، والقدرة على التنافس: إن زيادة مشاركة البلدان النامية في قطاعات جديدة وحركية من الاقتصاد العالمي، بوسائل منها اقتصاد الطاقة الآخذ في التغير، هو أمر هام في ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الدولية. *على الصعيد الوطني:* التشجيع على استخدام الأرباح الاستثنائية التي تحققت مؤخراً في النفط والغاز استخداماً إنمائياً التوجه، وزيادة المحتوى المحلي، وإقامة روابط مع قطاعات أخرى؛ (ب) وضع استراتيجيات وطنية في مجال الوقود الأحيائي بغية استغلال الفرص الناشئة؛ (ج) توسيع نطاق الاستثمار في الهياكل الأساسية المتصلة بالتوزيع لتقليلاً لتكاليف الصفقات التجارية المعقودة بين المزارعين وأسواق المستخدمين النهائيين. *على الصعيد الدولي:* (أ) التكيف مع اقتصاد الطاقة الآخذ في التغير عن طريق تنويع مصادر الطاقة ومرافق التمويل وشفافية الحوار بين المنتجين والمستهلكين؛ (ب) التشجيع على إقامة نظام تجاري أكثر تحملاً وعلى الآخذ بعملية منصفة لوضع المعايير فيما يتعلق بالوقود الأحيائي، فضلاً عن استغلال آلية التنمية النظيفة التي وضعتها بروتوكول كيوتو؛ (ج) زيادة التعاون الدولي في مجال النفط والغاز لمساعدة المستوردين على مواجهة ارتفاع الأسعار وتقلبها.

جيم - التجارة في الخدمات وما يترتب عليها من آثار في التنمية: إن تطوير الخدمات وتحريرها، بما في ذلك في السياق الإقليمي، يفتح المجال لفرص وتحديات جديدة فيما يتعلق بضمان تحقيق مكاسب إنمائية. *على الصعيد الوطني:* (أ) إرساء أدوات سياساتية محلية، من بينها وضع أطر فعالة للوائح التنظيمية، واستراتيجيات من أجل بناء القدرات على توريد خدمات تنافسية؛ (ب) تعزيز دور الدولة في ضمان إمكانية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، مع الحرص في الوقت ذاته على استغلال القطاع الخاص والسعي الحثيث إلى الخصخصة؛ (ج) بناء القدرات التوريدية والإبقاء عليها في القطاعات الأساسية التي تصب مدخلاتها في الخدمات اللوجيستية. *على الصعيد الدولي:* (أ) التشجيع على إيجاد بيئة تجارية منفتحة في ظل أوضاع من المنافسة التريهة وتحقيق أهداف المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات (غاتس)، بطرق من بينها تحسين فرص دخول خدمات البلدان النامية إلى الأسواق في قطاعات وطرائق تهتم بها البلدان النامية اهتماماً ذا أولوية؛ (ب) مساعدة البلدان النامية على تنمية الخدمات وفي المفاوضات التجارية، في مجالات منها تقييم الخدمات وزيادة مشاركة تلك البلدان في تجارة الخدمات؛ (ج) زيادة العمل على إتاحة إمكانية للجميع للحصول على الخدمات والخدمات اللوجيستية،

والمساعدة على تحديد الخيارات السياساتية والفرص الإنمائية المتصلة بالخدمات على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي وفي سياق التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

دال - التجارة والبيئة والتنمية: استغلال الفرص الإنمائية المتاحة عند صلة الوصل بين التجارة والتنمية. على الصعيد الوطني: (أ) اعتبار الوقود الأحيائي بأنواعه أداة ممكنة للتقليل من آثار تغير المناخ وتحسين تنوع مصادر الطاقة؛ (ب) استغلال الفرص التي تتيحها التجارة الأحيائية عن طريق الجمع بين الجهود الرامية إلى صون البيئة، الممارسات البيئية السليمة، واستخدام التنوع الأحيائي استخداماً مستداماً؛ (ج) النظر في إشراك الشركاء التجاريين الأساسيين في المشاورات المتعلقة بوضع شروط جديدة فيما يتعلق بالبيئة والصحة والسلامة الغذائية أو بإعادة النظر في هذه الشروط، بتدابير من بينها وضع برامج وطنية بشأن الممارسات الزراعية الجيدة؛ (د) تعزيز قطاع الزراعة العضوية دعماً لأهداف التنمية المستدامة. على الصعيد الدولي: (أ) دعم البلدان النامية لتصبح لاعبة ناشطة في سوق الوقود الأحيائي الناشئة؛ (ب) تيسير التجارة في منتجات التنوع الأحيائي المنتجة إنتاجاً مستداماً وزيادة فرص وصول هذه المنتجات إلى الأسواق؛ (ج) مواصلة الحوار بين القطاعين العام والخاص واستمرار العمل المشترك على ضمان ألا تفضي الشروط البيئية والشروط المتصلة بها (العامة منها والخاصة على السواء) إلى إقامة حواجز تقنية لا ضرورة لها أمام التجارة؛ (د) دعم مشاركة البلدان النامية مشاركة مستنيرة وفعالة في المناقشات والمفاوضات بشأن التجارة الدولية والبيئة.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر دورة اللجنة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

بوليفيا	الاتحاد الروسي
بيرو	إثيوبيا
بيلاروس	أذربيجان
تايلند	إسبانيا
تركيا	أستراليا
ترينيداد وتوباغو	إسرائيل
تيمور - ليشتي	أفغانستان
الجزائر	إكوادور
الجمهورية التشيكية	ألبانيا
جمهورية تترانيا المتحدة	ألمانيا
الجمهورية الدومينيكية	إندونيسيا
جمهورية كوريا	أنغولا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	أوروغواي
جنوب أفريقيا	أوغندا
الرأس الأخضر	إيران (جمهورية - الإسلامية)
زامبيا	إيطاليا
زمبابوي	باراغواي
سري لانكا	باكستان
السلفادور	البرازيل
سلوفاكيا	البرتغال
سلوفينيا	بلجيكا
سنغافورة	بلغاريا
السنغال	بنغلادش
السودان	بنن
الصين	بوتسوانا
العراق	بوركينافاسو
عمان	البوسنة والهرسك
غانا	بولندا

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/COM.1/INF.11.

المملكة العربية السعودية	غواتيمالا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	فرنسا
منغوليا	الفلبين
موريتانيا	فترويللا
موريشيوس	كازاخستان
ميانمار	الكاميرون
النرويج	الكرسي الرسولي
النمسا	كوت ديفوار
نيجيريا	كولومبيا
نيكاراغوا	الكويت
هايتي	كينيا
الهند	لاتفيا
هندوراس	ليسوتو
هولندا	مالي
الولايات المتحدة الأمريكية	ماليزيا
اليابان	مدغشقر
اليونان	مصر
	المغرب
	المكسيك

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الجماعة الأوروبية
جامعة الدول العربية
المنظمة الدولية للبلدان الناطقة بالفرنسية
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٣- وكانت وكالة الأمم المتحدة التالية ممثلة في الدورة:

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٤- وكانت المنظمة التالية ذات الصلة ممثلة في الدورة:

منظمة التجارة العالمية

٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
شبكة العالم الثالث
الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
مجلس الكنائس العالمي

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيطات

٦- وحضر الدورة الخبراء التالية أسماؤهم:

الاثنين، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٧

سعادة السيد موجيدو سومانو، وزير الصناعة والتجارة والعمالة في بنن

الحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات العامة: الربط الحاسوبي فيما بين اتفاقات التجارة الإقليمية للبلدان النامية

سعادة السيد أونغ كينغ يونغ، الأمين العام لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، جاكرتا، إندونيسيا
السيد ديديه أوبرتي بادان، الأمين العام لرابطة تكامل أمريكا اللاتينية (آلادي)، مونتيفيديو، أوروغواي
السيد سوماعيل سيبه، رئيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واغادوغو، بوركينا فاسو
السيدة إفلين وين، نائب مدير البرامج، سياسة الاقتصاد الكلي والسياسة التجارية، أمانة الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، جورجتاون، غيانا

السيد جيم غوسلان، مستشار لشؤون السياسات التجارية الإقليمية، أمانة محفل جزر المحيط الهادئ

سعادة السيد ريغوبرتو غاوتو فيلمن، سفير باراغواي، جنيف

السيد جون كلارك، نائب الممثل الدائم، الوفد الدائم للمفوضية الأوروبية، جنيف

الثلاثاء، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧

السيدة كلاوديا إليزابيث غيفارا دي لا خارا، أمين ثان، البعثة الدائمة لليبرو، جنيف

سعادة السيد نانغويلاي تازي، سفير، الممثل الدائم لأفغانستان، جنيف

السيد موانسا موسوندا، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)

السيدة إفلين وين، الجماعة الكاريبية (كاريكوم)

السيدة أرييلا رويس، السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (مركوسور)

السيد كريستوف رامس، مفوضية الجماعة الأوروبية

السيد جرفيه أباف، المنظمة الدولية للهجرة

السيدة نورا ديهل، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

التوافق بين المستويين الإقليمي ومتعدد الأطراف - ضمان الترابط من أجل التنمية

سعادة السيدة فرناندو دي ماتيو إي فنتوريني، سفير المكسيك لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيد حميد ممدوح، منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيد جورج دي أوليفيرا ماركس، أمين ثان، البعثة الدائمة للبرازيل، جنيف

السيدة أليسيا غريندج، مساعد نائب رئيس البعثة، البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيد بيتر غوفينداسامي، مستشار للشؤون الاقتصادية، البعثة الدائمة لسنغافورة، جنيف

السيد مصطفى آية عمر، أمين أول، البعثة الدائمة للمغرب، جنيف

الأربعاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٧

مناقشات تفاعلية عن "السلع الأساسية والتنمية"

السيد نَسْتَرُ أوسوريو، المدير التنفيذي، المنظمة الدولية للبن

السيد بيل فورلي، رئيس برنامج الأسواق المستدامة، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المملكة المتحدة

السيد إلي كاماهونغي، أمين أول، البعثة الدائمة لأوغندا

السيدة كاترين أراوحو - بونجان، جامعة كليرمون - فرّان

السيد لورنس إيغلز، رئيس شعبة النفط والأسواق، الوكالة الدولية للطاقة

سعادة السيد غي - ألان إمانويل غوز، سفير كوت ديفوار لدى المنظمات الدولية، جنيف

سعادة السيدة جوزف كوفي آدا، وزير الطاقة في غانا، أكرا

الخميس، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

مناقشة تفاعلية عن "الفرص التجارية والإئتمانية في ظل نظام تغير المناخ"

السيد غيلرم باتريوتا، مستشار، البعثة الدائمة للبرازيل لدى منظمة التجارة العالمية، جنيف

السيد توماس كوتيه، مدير معهد التجارة العالمية

السيدة كارمن لوس غواردا، شعبة الوصول إلى الأسواق، منظمة التجارة العالمية

السيد فنغ غاو، مدير الشؤون القانونية، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

السيد يأنش باستور، مدير فريق إدارة البيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

السيد خوسيه روميرو، رئيس الوفد السويسري لدى مفاوضات تغير المناخ والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ

السيد جاك ماركوفيتش، رئيس جامعة ساو باولو (١٩٩٧-٢٠٠١)، مستشار أقدم لدى المحفل الاقتصادي العالمي
